حاشيه اصفهانی

لسيد الشريف رحمه

حاشية على قطر لمع الانظار لطوالع الانوار للسيد السند الشريف الجرجانی

معه

در باغ چون رخ گل رعنا نمی‌شود
یک غنچه چون دهان تو پیدا نمی‌شود

اقبال در پناه تو با دوام آرسال ... صد هزار روز

معه

کوردن زلفکی وجن گل بوزکی ازره دوجاه
صندن بدر قمر دوکوزنه صبحله شام

هر تیغ که تیز نباشد سوزن به ازو    هر یار که یار نباشد دشمن به ازو

روان آن باشد که بگویند بکنند    روی که بگوید نکنند زن به ازو

معه

رخلری استنع کور زلف پریشانی انک
بکزر اول ابر سیاه که آفتاب استنده در

حساد السفينة احمد يغترن لصيده ونجبه ليظفر بتغلب

دوستی با مردم دانا نکوست
دشمن دانا به از نادان دوست

1

ملكه الفقير الى ربه
صالح مصطفى عفي عنهما

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısım: Hacı Mahmud Ef.
Yeni Kayıt No: 5886
Eski Kayıt No:

HACI MAHMUD EFENDİ
BEŞİKTAŞ
Vakıf Kütüphanesi

T.C.
Süleymaniye Kütüphanesi
1923

٥٨٨٦

شافعي

خذوا بدمي هذا الغزال فانه رماني بسهمي مقلتيه على عمد
ولا تقتلوه انني انا عبده وفي مذهبي لا يقتل الحر بالعبد

قوله لا اعمال فيه اضافة الشيء الى نفسه لان الامتياز بالاضافة لا قبلها قوله اعتبر
مفهوم المعرف وهو ما يعرف الشيء من حيث هو صنف للشيء خصوص وهو قوله يفيد آه
واضيف الى مفهوم المعرف من حيث هو ملحوظ بالذات ومطلق اي غير الذي قال الكاتب
ما الفرق بين المضاف حقيقة وما يضاف هو اليه وبين المضاف ظاهرا او ما يضاف اليه
قلت الفرق بين المضاف وما يضاف هو اليه بالتفصيل والاجمال لان المضاف
حقيقة هو شيء مخصوص هو قوله يفيد آه والمضاف اليه مفهوم المعرف وهو مجمل
وهذا كما لو قلنا معرف الانسان يشير به الى الحيوان الناطق الذي هو مضاف الى الانسان
حقيقة ومعرف له حقيقة والفرق بين المضاف ظاهرا والمضاف اليه بالاعتبار وعدمها
لان مفهوم المعرف من حيث هو صنف والة الملاحظة الشيء الذي هو المضاف حقيقة
مضاف ظاهرا ومضاف اليه من حيث هو ملحوظ بالذات ومطلق فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه
قوله مفهوم المعرف يتوقف على مفهوم المعرف او تحصيل وعلى الاضافة فيه كذلك لان معرفة
المضاف من حيث هو مضاف يتوقف على معرفة المضاف اليه والمضاف والاضافة جميعا
اما التوقف على المضاف والاضافة فظاهر واما التوقف على المضاف اليه فلان الاضافة
داخل فيه وهي موقوفة على المضاف اليه قوله اشار اليها الى المتعلق قوله وفيه نظر
لان معرفة المضاف آه ويمكن الجواب عنه بان عند معرفة المضاف يلزم الاحتياج الى معرفة الاضافة
او معنى الاضافة معلوم مشروحا في اللغة وهذا القدر يكفي في دفع النظر من غير احتياج الى
المعلومية بالفعل فتدبر قوله بل نقول لا يلزم آه اي لا يلزم ...
معرفة معرف المعرف من حيث هو معرف المعرفة بالفعل بل المراد ان مطلق المعرف لما عرف
لا يكون معرف المعرف الذي هو فرد له بهذا الاعتبار محتاجا الى معرف بل يكون معرفته
بتوجه العقل اليه بهذا المفهوم المعلوم
فتدبر

№ ٢٢٤
٥٦
٤٥٧٨

قوله يجب تعلق الارادة لا باعتبار ان القدرة علة تامة لتخصيص ذلك
البعض لانه لو كان كذلك يلزم انتفاء القدرة في ذلك البعض
بل السبب في تخصيص القدرة يجب تعلق الارادة فلا يلزم
ان يجب القدرة عند حصول المراد قوله بل هو منفصل
بذاته اي ليس داخلا تحت جنس مع غيره حتى يكون امتيازه
بالفصل ولا تحت نوع حتى يكون امتيازه بامر عرضي فان
امتياز الاشخاص بالعوارض قوله اراد ان يشير ليا اشرف
العلوم اشارة والالي المقالات مباحث هذا الفن اجمالا وثانيا
الى شرفه بحسب اجزائه وثالثا الى تنويعه المشتمل على الاشارة الى
ابواب المقاصد ورابعا الى مرتبته ثم انتقل الى وضع الكتاب
ترغيبا له قوله كان ذلك العلم كانه تكرار لما تقدم بسبب طول
الكلام قوله واستار الجبروت صفات الافعال فيها مايل
الى معرفة صفات الذات فجعلها استارا لا يناسبها الا من حيث
التوسط ولا يبعد ان يقال ان الجبروت بالاستار في المنتهى
الادراك قوله اي الوجود المطلق لا يصح جعل الوجود المطلق
من احوال موضوع هذا العلم الا اذا اخذ على وجه يكون بحثا
ذاتيا له قوله المباحث الاتية فان العلم بتلك المباحث يتوقف
على معرفة صحة الانظار المفيدة لها وفساد الانظار الدالة على
نقايضها فلا جرم كانت مباحث النظر للمقصود مقدمة قوله

واللواحق المادية التي لا يلزم تغيير للغواشي الغريبة وانما يقال فاللواحق
المادية تنبيها على ان العوارض المادية المقتضية للانقسام والتجزي
هي المانعة من التعقل الذي هو الارتسام في النفس الناطقة
المجردة والامر اللاحق للشيء تارة يكون لازما وتارة غير
لازم واللازم تارة يكون لازما للماهية وتارة لازما للوجود
ويكون الماهية على قسمين لازم يلزم الماهية عن الماهية اي منشأ اللزوم
هو الماهية ولازم يلزم الماهية لا عن الماهية اي منشأ اللزوم غير الماهية
قوله ويراد به التصديق اليقيني فيكون بينه وبين التعقل
عموم من وجه قوله بلحقه الحكم هذا انما يصح اذا كان الحكم
فعلا قوله لانا نقول انما يلزم الدور او التسلسل هذا
لا يجدي بطائل لان ذلك الوجدان كان متصورا بالكنه كان
الدور او التسلسل لازما وان كان متصورا بوجه ما يلزم الدور
في تصورات الوجوه قوله وهو ان اللاحق متوقف اللاحق
يكون موقوفا على المعلومات المكتسبة الغير المتناهية وكل واحد
من المعلومات المكتسبة الغير المتناهية انما يحصل بالفكر والفكر
حركة والحركة لا تقع الا في زمان فيكون كل واحد من المعلومات
المكتسبة الغير المتناهية يقع في زمان فاللاحق يكون موقوفا
على انقضاء ازمنة غير متناهية وانقطاع ازمنة غير متناهية محال
لان الزمان من ابتداء وجود النفس متناه حادثة كان قبل انما
يلزم ان يكون الزمان من ابتداء وجود النفس متناهيا اذا كانت
حادثة وهو ممنوع فانه يجوز ان تكون النفس قديمة ويكون قبل هذا البدن

متعلقة ببدن آخر وهو مسلم جواب الغير النفس ان يعارض بسبيل الشارح
واجيب بانه قد ثبت بالبرهان حدوث النفس وبطلان التناسخ
قلنا فيكون امتناع كون الشكل كسبيا موقوفا على حدوث (بيان ٢)
وبطلان التناسخ وهما من المسائل الغامضة وبيان امتناع كون الشكل
كسبيا من المسائل الظاهرة فيلزم بيان الظاهر بالخفي قوله لما ذكر ان البديهي
كان في عبارته توهم ان الباعث الى تعريف النظر انما هو بيان البديهي
دون الكسبي مع ان الباعث انما كان تعريفهما كليهما والذي حمل على
تلك العبارة ما في المطالع من تعريف النظر بعد حد البديهي فظن الشارح
انه فعل ذلك لاقتضاء البديهي تعريفه دون الكسبي مع انه ليس كذلك
بل لما عرف البديهي واخذ البديهي في تعريف النظر ناسب ان يعقبه بتعريف
النظر وبيان حقيقته بخلاف المصنف فانه عرف البديهي والكسبي فيعرف بعدهما
النظر فالاولى ان يقال في الشرح لما ذكر ان البديهي والكسبي كذا
واحتاج آخره قوله وهذه الحركة واقعة الحركة تقع في اربع مقولات مقولة
الاين كالحركة الواقعة في المسافة الممتدة ومقولة الوضع كحركة
الفلك في مكانه على الاستدارة ومقولة الكم كحركة النمو وهو ان
يزداد مقدار الجسم في الطول والعرض والعمق ومقولة الكيف اما
في الكيفيات المحسوسة كحركة الماء من البرودة الى السخونة واما في
الكيفيات النفسانية كحركة النفس في المعقولات لحركتها من
المبادي الى المطالب قوله والمرسوم ان معرفته مستلزمة
وايضا ان التعريف يتناول الدليل الا ان يخص المعرف بالتصور
لكن للعلم استعمالا سابقا فانحصار العلم قوله والتصور بوجه مدخل

حيث قال لان التعريف ... سابقة ... افضل

---

في تصور المط فوجب تحقق التصور ان هذا الكلام يقتضي اعتبار العرضي (وهو باطل)
في الحد التام فيما اذا تصور المط بامر عرضي ثم حصل ذاتياته باسرها
وعرف بها فذلك التصور الذي له مدخل في تصور المط ليس بعده (او التصور بوجه ما)
جزء من معرفة الذي هو الحد التام والظاهر ان التصور (او التصور بوجه ما)
السابق على الطلب له مدخل بالذات في الطلب وفي المط بالواسطة
وليس جزءا منه بل الاعتبار بما يطلب معرفا كان او دليلا ولا يعتبر
فيهما ترتيب بينه وبين غيره قوله قيل لو احتاج المعرف اي
لو احتاج مفهوم المعرف الى معرف لاحتاج مفهوم معرف المعرف الى
معرف لانه جزؤه قوله ويمتاز عن ساير المعرفات باضافته (فاضافة الشيء الى نفسه لانا نقول)
لايقال نعني مفهوم المعرف من حيث خصوصيته تحت بخصوص وانه
لما لاحظته واضيف الى مفهوم المعرف من حيث هو ملحوظ بالذات
ومطلق فالمضاف بالحقيقة هو ذلك الشيء المخصوص والمضاف اليه
هو مفهوم المعرف فمفهوم معرف المعرف يتوقف على مفهوم
على وجهين وعلى الاضافة قوله فاذا عرفنا مطلق المعرف يلزم
الحاصل ان مفهوم معرف المعرف مركب من جزئين احدهما مفهوم
المعرف وثانيهما اضافته الى مطلق المعرف فاذا عرفنا المعرف
بقولنا هو قول نفيده آه فقد عرفنا مفهوم المعرف وعرفنا ايضا
مفهوم قولنا قول نفيده آه وبينهما اضافة تعرف بمعرفتهما فيكون
مفهوم معرف المعرف معلوما بجزئيه معا فلا يحتاج الى معرف
وفيه نظر لان معرفة المتضايفين من حيث الذات لا تستلزم
معرفة الاضافة بل نقول لا يلزم من معرفة مفهوم المعرف معرفة مفهوم

معنى المعرف المضاف والمعرف المضاف اليه والاضافة التي بينهما

معرفه من حيث انه معرف وان سلم لكن لا يلزم من كون جزئية معلوميه كون
المجموع غير محتاج الى معرف وقد اشار الشارح اليها قوله فينقطع
بانقطاع اعتبار العقل توضيحه ان يقال ان قولنا قول
يفيد تصوره تصور الشي له مفهوم وصفة عارضة له وهي كونه معرفا
للمعرف فاذا اردنا توقف المعرف احتجنا الى ملاحظة هذا المفهوم
وكونه صالحا لان يكون معرفا للمعرف فهذا المفهوم اما بديهي او كسبي
يكون منتهيا الى البديهي بحيث لا يكون هناك تسلسل اصلا واما
الوصف فهو ملحوظ لا بالذات ولا يمكن للعقل تعريفه بهذا الاعتبار
نعم اذا لاحظه بالذات امكن تعريفه بمفهوم آخر فهو معرف
معرف المعرف وهناك ايضا مفهوم وصفة عارضة له هي كونه معرفا لمعرف
المعرف على قياس ما سبق ولا يمكن للعقل اعتبار هذه الاوصاف
بالذات دائما فينقطع التسلسل قطعا قوله باعتبار ذاته مساو
له وباعتبار عارض من عوارضه اخص منه فان مفهوم قولنا يفيد الخ
من حيث هو مساو لمفهوم المعرف واذا اعتبر معه كونه معرفا للمعرف
صار اخص منه لانه مقيد والمعرف مطلق والتحقيق ان ذات
المفهوم مساو لمفهوم المعرف ووصفه اعني مفهوم معرف المعرف
اخص منه ولا استحالة في ذلك قوله يجب ان يكون اجلى
اي بالنسبة الى السامع واما قلنا ذلك لان الشي قد يكون اجلى
بالنسبة الى قوم بحسب علمهم وصنعتهم قوله فان عدم الزوج مساو
للزوج في الجلاء لا يجب الشهرة من ان التقابل بين الزوج
والفرد بالتضاد واما بحسب التحقيق فبينهما تقابل العدم بالملكة

فيكون تعريفا بالاخفى قوله لان شروط الاعم ومعانداته اقل فيجب
الوجود الخارجي مسلم واما بحسب الذهن فانما يتم اذا كان العام
ذاتيا للخاص ويكون الخاص متصورا بالكنه قوله فلا يكون جزءا
صوريا مثلا الحيوان الناطق حد تام للانسان ولكل من الحيوان
والناطق مادية وللكل وجود واحد اجمالا وللكل واحد منهما وجود
على التفصيل وتقديم الحيوان اضافة عارضة للحيوان
بالقياس الى الناطق متاخرة عن وجودهما فلا يكون تقديم
الحيوان على الناطق جزءا لماهيتهما ولا لوجودهما الاجمالي
ولا لوجودهما التفصيلي قوله اي التي لا يكون استعمالها
مشهورا اي غريبا بحسب قوم ويكون غريبا بحسب قوم
آخر لا على معنى بحسب قوم دون قوم فانه لا ينافي بحسب
ظاهرا قوله لان الابين قد يكون كذلك الا ابين
اذا كان كذلك ابان بان الحيثية فلا يكون اندراجه في
الحد مبطلا لاطراده فالحق ان يقال الاب له حيثيات
متعددة ككونه انسانا مثلا وجوهرا وجسما الى غير ذلك وكونه
ابا انما هو من الحيثية المذكورة والمراد تعريفه بهذا الاعتبار
فلو لم يكن السبب كان التعريف صادقا عليه من الحيثيات الاخر
التي ليس هو معرفا باعتبارها فلا يكون مطردا قوله لم
يكن هناك حاجة الى التكرار فالتكرار الحاجي ما نشا من
السؤال والضروري من المفهوم نفسه قوله اما ان يكون
المعرف جميع اجزاء المعرف وهو الحد التام في جعل الحد

تقدم المفهوم

بحر ٥

وصار الملاحظ الملتفت اليه هو المجموع من حيث هو فهناك تصور اجمالي
متعلق به فاما ان يقال اجتماع تلك التصورات المتعلقة بالتفاصيل
صار سببا لوجود هذا التصور الحادث بعده فيكون المغايرة بالذات
واما ان يقال هذا التصور الاجمالي هو بعينه تلك التصورات المجتمعة
على وجه انقطع الالتفات الى خصوصيات الاجزاء وصار الالتفات
الى الكل من حيث هو كل فالمغايرة بالاعتبار في التفصيل
والاجمال ولعل هذا هو الحق اذ لا يترتب عليه تصور آخر
مغاير لها بالذات فتامل قوله بوجود واحد في الخارج
ان كانت الماهية منسوبة اليه محققة او متعددة او في الذهن باعتبار
آخر ان كانت منسوبة اليه قوله فالتصورات متغايرة اي بالاعتبار
قوله فاستغنى عن التعريف قيل جاز ان يكون متصورا ولا
يكون ملتفتا اليه مخطرا بالبال ويكون المستلزم لتصور
المعرف هو الاخطار الحاصل بالحركة في المعقولات
من المطالب الى المبادي المؤدية اليها قوله فلا يلزم تحصيل
الحاصل ولا طلب المجهول فيندفع ما يقال من ان الوجه المعلوم
لا تحصيل لكونه حاصلا والوجه المجهول المطلق لا يطلب
لكونه مجهولا لكن هذا الجواب يقتضي ان يكون هناك شيئا
آخر والوجهان والحق ان يقال ان المطلوب هو الوجه وليس
مجهولا مطلقا حتى يمتنع توجه النفس اليه فانه معلوم ببعض
اعتباراته وهو الوجه المعلوم وهذا هو المذكور في المتن لا ما
ذكره الشارح قوله ونحد الغير به ان لم يكن الغير بديهي التصور

التام في جعل الحد التام داخلا في المحدود نظر مشهور وقد يأول
بان المقصود دخول كل واحد من اجزائه فيه ولهذا جعل
المركب من الداخل والخارج قسيما لها قوله فتعريف الشيء
بجميع اجزائه تعريف الشيء بنفسه وهو محال لان جميع الاجزاء
ان لم يكن نفسه فاما ان يكون داخلا فيه او خارجا عنه
وكلاهما باطل اما الاول فلان الداخل في الشيء ما يتركب الشيء
منه ومن غيره فلا يكون جميع الاجزاء جميعها بل بعضها
واما الثاني فظ قوله واذا كان جميع الاجزاء للشيء معلوما
بدون تعريف فكل جزء منها قوله لانا نقول دخول المركب
فان المركبات كلها في ثبوتها يحتاج الى وجود جميع الاجزاء
وفي انتفائها يكفي جزء واحد قوله فيجوز ان يكون جميع الاجزاء
معلوما وما يقال من ان المحدود موجد للمعرف وموجد الكل
موجد لاجزائه فان موجد الشيء ليس موجدا للمحمول قوله
لا يقتضي تقدم الكل والا يلزم تقدم جميع الاجزاء على جميع
الاجزاء قوله فلا يصح التعريف بجميع الاجزاء لما تقدم من
الدليل السالم عن المعارض لورود المنع عليه قوله
لم يعد التحديد معرفة المحدود اي بالكنه اذ لا يحصل منه الا معرفة
جميع الاجزاء مادته وصورته قوله فان وجودات
الاجزاء وجودات متعددة اي اذا كانت الاجزاء معلومة متفرقة
موجودا كل واحد منها بوجود على حدة فاذا اجتمعت
وجمعت وقطع النظر عن الالتفات الى كل واحد على حياله

والانزواء

الاجمالي [illegible]

قوله والمركب الذي لا يتركب عنه غيره بحدّ ان لم يكن بينهما قوله
واراد باللزوم ليندرج فيه العلم الحاصل عقيب النظر بالعادة كما هو
مذهب الاشعري قوله لان المدلول العدمي له وجود في الذهن
فان سلم يكن لا يجدي نفعا بل فان العلم بالدليل يلزمه وجود
المدلول في الذهن سوا كان وجوديا او عدميا لا العلم بوجوده
قوله فالمستدل يريد ان يكون كليا اندراج جميع اقسام
القياس الاستثنائي والاقتراني المتصل والمنفصل غير ظاهر
قوله وبعضها بالوضعيات كتباين الرسم التام والناقص
بتباين الرسمين ليس كما هو مختص بالقياس اليهما بل بالقياس
الى حقيقة المرسوم فالظاهر ان نسبة احدهما الى الآخر كنسبة
احد الحدين الى الآخر بل الاولى ان يقال الاختلاف بين
اقسام الحجة كالاختلاف بين الانواع والاختلاف بين اقسام
القياس كالاختلاف بين الاصناف واما اقسام المعرف
فقد اجتمع فيها ما يشبه الاختلافين قوله قياس مقدماته كاذبة
فانها وان لم تكن مقدماته صادقة لكنها لو سلمت لزم عنها
قول آخر كقولنا انسان حجر وكل حجر جماد فانه لو سلمت مقدماته
لزم عنها قول آخر وهو كل انسان جماد قوله ومعناه ا مساو
لـ ج وقيل في انتاج قياس المساواة ان قياس المساواة يلزم
لذاته قولنا ا مساو لما يساوي ج فاذا ضممناه الى قولنا
وكل ما هو مساو لـ ب مساو لما يساوي ج فهو مساو لـ ج ينتج
النتيجة المذكورة وفيه نظر لان لزوم ان ا مساو لما يساوي

ج من المقدمتين ليس لعينها بالذات قوله ولكن اي اللزوم
بواسطة مقدمة في قوة المذكورة بل القول بالنسبة الى اللازم
المذكور ليس بقياس واما اذا قيس بما قولنا ليس فرس يلزم
كان قياسا من الشكل الثاني ومندرجا في تعريفه قوله وهو مذكور
في القياس بالفعل ومعنى كون النتيجة مذكورة بالفعل في
القياس انها باجزائها المادية وهيئتها التأليفية مذكورة
وان طرأ عليها ما اخرجها عن كونها قضية وعن احتمال الصدق
والكذب قوله امر يناسب طرفي المطلوب اي موضوع النتيجة ومحمولها
لان النسبة بينهما لما كانت مجهولة لكونها مكتسبة بالقياس فلو
لم يكن امر يناسب طرفي المطلوب بسببه يعلم النسبة بينهما لم يفد
القياس النتيجة قوله من القياس البرهاني فانه يوضح المطلوب
اولا ثم يترتب بما يدل عليه ويستلزمه فما دام كذلك قولوا كاظم
القياس فهو النتيجة قوله اخص من الصغرى السالبة الجزئية
فهذه القرينة اي المركبة من الصغرى السالبة الجزئية والكبرى
الموجبة الجزئية اعم من كل واحدة من الثانية والثالثة قوله
ويسمى برهانا اي عند الحكيم قوله ودليلا بالمعنى الاخص عند المتكلم
قوله ويسمى خطابية عند الحكيم قوله وامارة عند المتكلم قوله
واما ان يكون مقدماتها ظنية بناء على ان الظن جعل الجدل
مندرجا في الخطابة ولا جدل في ذلك معه وان كلامه صحيح
باعتبار رفعا بالشبهة بالظنيات كما صرح به الشارح وان
لم توجد في كلامهم بل صرح بعضهم بعدم اعتبار الشبه بالظنيات

لانهما ان افادت ظنا فهي ظنية لا شبهة بهما والا فلا اعتداد بهما

**قوله** وقضنا بالجزم بهما العقل والحس جعل الحاكم في المشاهدات هو الحس وفي المتواترات والتجربيات والحدسيات العقل والحس معا وان كان الحاكم فيها هو العقل بمعاونة الحس لان الاحساس هنالك كاف في حكم العقل بخلافه فيها للاحتياج الى قياس خفي في كل واحد من المتواترات والتجربيات والحدسيات فمدخلية الحس هنالك اكثر

**قوله** وقيل الفرق بين الحدس وهذا الفرق ضعيف لان الاحكام النجومية تجربيات ولا يتوقف على فعل يفعله الانسان بل الفرق ان السبب في التجربيات معلوم السببية مجهول من حيث خصوصية الماهية وفي الحدسيات معلوم بالاعتبارين فان من شاهد ترتب الاسهال على شرب السقمونيا علم ان هناك سببا للاسهال وان لم يعلم بخصوصه ومن شاهد في القمر اختلاف الاشكال النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس علم ان نوره من جهتها وان السبب في ذلك هو نور الشمس

**قوله** لتقيض حكمه كما يحكم الوهم بالخوف عن الموتى مع انه يوافق العقل في ان الميت جماد والجماد لا يخاف منه النتيجة لقولنا الميت لا يخاف منه واذا وصل العقل والوهم الى النتيجة نكص الوهم

اي العلم بوجود الملزوم مع العلم بالملازمة **قوله** وايضا فان من علم ان العالم [illegible] الدليل الاول قياس استثنائي والثاني اقتراني خاص بالاقتضائيات فالاولى ان يجعل الاول رد السمنية والثاني رد المهندسين

وان كان كل واحد منهما مبطلا لكل واحد من المذهبين **قوله** بعد النظر الصحيح فان من اتى بالنظر الصحيح على الوجه المذكور استحال ان يعتقد الخطأ [illegible] فلانه لا قد حصل لعقوله والحق ان توجيه كلام المص على ما ذكره الامام وان كانت عبارته قاصرة عنه ويحتاج في تصحيحه وباستلزام ان جوابا عما يقال لو كان النظر مفيدا مستلزما لكان العلم باستلزامه اما ضروريا او نظريا الى تمام ما ذكره فكانه اشارة الى ان السؤال كما امكن ايراده بالقياس الى كون اللازم علما كذلك يمكن بالنسبة الى كون النظر مستلزما له والجواب واحد

**قوله** وعنده علم ضروري بحصول هناك مقدمتان يقينيان احدهما ان هذه النتيجة حقة لازمة للمقدمتين الحقيقتين والاخرى ان كل ما هو كذلك فهو حق وعلم فينتج ان هذه النتيجة حقة وعلم وهو المطلوب ثم العلم بان اللازم من هذا النظر علم ضروري فلا يحتاج الى نظر آخر فلا يتسلسل

**قوله** لان هذا العلم متوقف على الاعتقاد ولو كان السبب في اختيار كونه نظريا ما ذكره وجب ان يختار ذلك في اللازم عن القياس المركب من المقدمتين اليقينيين المذكورتين الدال على ان الاعتقاد الحاصل عقيب النظر علم فلا يستقيم ان اختيار كونه مستقلا في الجواب واما اختيار كونه نظريا حاصلا من المقدمتين البديهيتين فيحتاج الى اختيار الضروري في المرتبة الثانية او ما بعدها فتعين ان يختار كونه نظريا وانه مستفاد من النظر الاول بناء على ما عند الامام لا لرفع الشبهة

**قوله** لان العلم اللازم للنظر غير العلم بانه هو المطلوب اذ لم يحصل العلم بانه هو المطلوب لم يكن النظر مفيدا للعلم بالمطلوب من حيث هو مطلوب فلا يكون كافيا في تحصيل المطلوب اذ لا بد

العلم بذلك ليطمئن النفس وينقطع الطلب ولعل الخصم يقنع بذلك قوله
اذا الوهم يلابس العقل في فاقتضاه الظاهر ان الضمير راجع الى العلم الالهي
المذكور يعني لا الى العقل والمقصود اثبات الغرض به باعتبار
فاحوج الى تمييز مباد للمسائل وباعتبار المسائل انفسها بتدرك الى ما ذكرنا
النظر في اخذه الكلام اعني عبارة المحقق في شرح التنبيهات
قوله وان عنيت بقولك انما مقدمة في تحقيقه ان لا اندراج ملحوظا
من حيث انه حال بينهما لا عينيا انه نفسه في نفسه ليحتاج الى اعتبار انفسهما
الى احدهما ويلزم التسلسل قوله واما ان العلم بالمقدمتين ان اراد
ان العلم بالمقدمتين مطلق اعم من ان يكونا مرتبتين او لا يكونا فهو غير محتاج
فلا ينبغي ان يتوقف عليه فلا وان اراد ان العلم بهما مرتبتين لا
قال الشارح ان ذلك في الشكل الاول غير ممكن بخلاف باقي الاشكال
ثم ان الشيخ بعد ما بين ان الفكر هو الانتقال من المعلومات الى المجهولات
وان ذلك الانتقال لا بد من ترتيب وهيئة في تلك المعلومات قال
فلا سبيل الى ادراك مطالب مجهولة الا من قبل حاصل معلوم ولا سبيل
ايضا الى ذلك مع الحاصل المعلوم الا بالتفطن للجهة التي صار لاجلها
مؤديا الى المطلوب قال الشارح المحقق يريد بالحاصل المعلوم مبادي
ذلك المطلوب ويريد بالتفطن للجهة ملاحظة الترتيب والهيئة المذكورتين
لان حصول المبادي وحدها لو كان كافيا لكان العالم بالمقدمات
قبولها عالما بجميع العلوم والعلم في ان علم الاول ان الفكر لا سبيل
وانه يتوا مثلا يكن ثم اذا اعطيه النظر فيه ذلك للعد ترتيب
والهيئة فيه علم فقد ظهر ان كلام الشارح ان المعتبر مع المقدمتين هو الترتيب

والهيئة لا ملاحظتهما وانهما متفرقتين غير مرتبتين بل مرتبتا مخصوصا
لا يكفيان في ذلك وسياق كلام الشيخ ايضا يدل على ذلك
ولا شك انه صواب ولا يرد عليه اعتراض الامام اصلا نعم
عبارته على هذا يقتضي ان يكون المحتاج اليه العلم بالمقدمتين
هو العلم بالترتيب والهيئة وكذا عبارة الشارح اولا حيث
قال بلا ملاحظة الترتيب الذي وجب لا بد ان الترتيب والهيئة
انما يحصلان من ملاحظة المقدمات على وجه مخصوص فاراد
بملاحظة الترتيب والهيئة في علمه فتأمل قوله اجاب الامام
بانه معارض آراء بانه منقوض عنده بتحصيل كلامه قوله
استلزام النظر الفاسد الجهل قيل ان قولنا زيد حمار و
كل حمار جسم ينتج ان زيدا جسم فالقياس فاسد من حيث
المادة فقط والنتيجة حقة قوله انما هو النظر الى القول
بان طريق المعرفة هو النظر فقط لا يلائم ما سبق الى بان
امتناع العرفان بغير النظر قوله لانه اذا علم انه ينتهي
مطلقا علم ان العلم بان هذا المقدمة بديهي
مطلقا اي بجميع اجزائه لا يتوقف على العلم بداهة
كل جزء تفصيلا كما في كبرى الشكل الاول بالقياس الى النتيجة
قوله لا نا نتصور الوجود اي حقيقته ليتم المقصود ويصح
لا يتوجه المنع قوله اندفع الاعتراض بانه لا يلزم من
امتناع توقف الشيء بداهته يجوز ان يكون ممتنع التصور
فلا يوصف بالكسب ولا بالبداهة وانما اندفع بما ذكره من ان التصور

مقصور قوله لا نم ان جزء الوجود آه هذا السؤال وارد على
الشق الاخير على الاخير لا امتناع في كون جزء الشيء معروضا
له لا استحالة في كون عارضا لجزئه بمعنى انه خارج عنه محمول
عليه كما ذكره غاية ما في الباب انه يلزم ان يكون الخارج بتمامه
خارجا ولا امتناع فيه فان المركب من الداخل والخارج
خارج واما كون الكل عارضا لجزئه بمعنى انه قائم به حال
فيه فالظاهر استحالته كما في السواد القائم بمحله نعم الكلام
في ان نسبة الوجود الى الماهيات كنسبة الاعراض الى محالها
ام لا قوله متشاركة في مطلق السلب بل هي متشاركة عنده
في لفظ السلب ايضا قوله والعدم الخاص فقد اخطأ
ههنا اذ لا واسطة بين النقيضين قطعا فالشيء اما ان
يكون موجودا بوجوده الخاص او لا يكون موجودا به والعقل
جازم بالانحصار نظرا الى التقسيم نفسه وتوهم الشارح انما نشأ
من جهة اللفظ قوله لا يمكن تصور الشيء الا بعد تصور ذاته ببعضه
تصور الشيء بحقيقته فالكلام انما تم بالحقائق المقصودة بالكنه
قوله اجيب بان تصور الشيء وان كان عبارة عن وجوده
في الذهن ومغايرته او صح لا يلزم من تصور الشيء وجوده في
الذهن بتصور ذلك التصور والوجود الا بالكنه ولا بوجه ما يجوز
ان يشك في نسبة الوجود الذهني مع كونه موجودا فيه لعدم الاطلاع
على حقيقة تلك الحالة الثابتة في الذهن وانها وجود ذلك
الشيء فيه قوله يلزم كونه زائدا في الجميع فلزومه ممنوع وان اراد في البعض

قوله نعم لا تعدد لم يسلم لزومه لا يكون مبطلا للدعوى الكلية اذ لا دافع
اعم منه فيكون جنسا قيل لا نم كونه جنسا وانما يلزم ذلك ان
لو كان محمولا بالمواطاة ... الشيخ لا يجري بينهما بطال فان
يجد كونه جزءا مشتركا كافيا قوله لزم امتناع تحقق شيء من
الماهيات ان اراد امتناع تحققها خارجا فانما يلزم ذلك لو
كانت الاجناس والفصول اجزاء خارجية وان اراد
امتناع تحققها فقد يلتزم اذ لا دليل على امكان تعقل الماهيات
بالكنه واما بالنسبة الى العلم المحيط فانما تم ان لو كان بين الاجزاء
ترتب حقيقي والا فتمنع الاحاطة بغير المتناهي مطلقا فان قوله
لانه ان اقتضى العروض قيل هو لا يقتضي شيئا من ذلك
فلا يتأتى قوله وايضا الجنس لا يكون تماما ذكره من الدليل على ان الجنس
بالقياس الى الفصل عرض عام فلا يجوز تخصيصه قوله الماهية
من حيث هي هي ليست بموجودة ولا معدومة فان قيل
قيام الوجود بها اما حال كونها معدومة فيلزم اجتماع النقيضين
واما حال كونها موجودا فيلزم تحصيل الحاصل قلنا حال
كونها موجودة بذلك الوجود فلا محذور وان زيد في
ان قيامه بها اما بشرط الوجود او بشرط العدم فالجواب
انه قائم بها من حيث هي هي لا بشرط شيء منهما قوله قيل الوجود
ليس طبيعة نوعية القطب هو ان هذا السؤال منع لبطلان منع
السند كما ان السؤال السابق منع للملازمة وعلى هذا
فيكون قول المفسر ان نسلم اشارة الى منع السند وذلك غير مقبول لما

سوا كان مساويا له او اخص منه بخلاف الاستدلال على بطلانه فانه مقبول في الاول واما قوله فلان يمنع المساواة الخ فهو جواب عن المنع بكانه قيل الوجود اما متواطئ فيتحد في الكل وسقط المنع واما مشكك فيتحد حقيقة في الكل ايضا والا لزم احد المحذورين وان شئت توجيه كلامه فاجعل قوله وقيل الوجود مشكك اشارة الى معارضة واله على تجرد الوجود في الواجب واجعل قوله وان سلم هنا البعض متعددا منها وقوله فلا يمنع معارضة لها بعد التنزل عن المنع قوله فالتشكيك لا يمنع بل المساواة واقعة مع التشكيك والا يلزم ما ذكر قوله مع انها غير متقدمة عليها والا لكان وجودها مغايرا لوجود الماهية فلا يكون محل الكلام فيها قوله في ان المعدوم الممكن شيء لا بمعنى ان لفظ الشيء هل يطلق في اللغة ولا فان ذلك بحث لغوي قوله واجيب بانا لا نم انه اذا لم يكن ثابتا وتفصيل الكلام ان الترديد في المعدوم اما بحسب صدقه على افراده واما بحسب مفهومه فعلى الاول الاقسام ثلثة الاول ان يكون الجميع منفيا محضا الثاني ان يكون الجميع ثابتا بوجه الثالث ان يكون بعضها ثابتا كالمعدوم الممكن وبعضها منفيا كالممتنع والمختار هو القسم الثالث فلا يلزم ما ذكر من الدليل لذكره جريته وعلى الثاني فاما ان يراد مفهوم المعدوم من حيث هو مفهوم المنفي المحض اوغيره فالجواب باختيار الشق الثاني ولا يلزم من مغايرته اياه ان يكون ثابتا لجواز المغايرة

10

والقسامه بمفهوم المنفي المحض ولا يلزم من صدقه على افراده انتفاؤها فيما ذكر فلا يتم المطلوب واما ان يراد مفهومه يتصف بمفهوم المنفي المحض اولا فالجواب باختيار الشق الاول الى آخر الكلام قوله كل معلوم متميز عن غير المعلوم والا استحال اتصاف احدهما بالمعلومية والآخر بعدمها قوله وزيد وجوده على حقيته ويلزم التسلسل لانا ننقل الكلام الى وجود الوجود ونقول هو ايضا موجود بوجود زايد على حقيته قوله في الاسم بل في المعنى لانا اذا قطعنا النظر عن جانب الالفاظ ولاحظنا المعنى وجدنا بين البياض والسواد اشتراكا ليس بين البياض شيء وبين وضع الالفاظ في اللغات للقدر المشترك بين الالوان قوله بل وجود الوجود عينه توضيح هذا الكلام ان الوجود هو التحقق وكل معنى مغاير للتحقق فهو في كونه متحققا يحتاج الى التحقق واما ما هو عين التحقق فهو في كونه متحققا لا يحتاج الى شيء آخر بل هو متحقق بذاته كما ان كل شيء مغاير للضوء فهو في كونه مضيئا يحتاج الى الضوء واما ما هو عين الضوء فهو في كونه مضيئا لا يحتاج الى ضوء آخر بل هو مضيء بذاته ولكنا ما ذكره الشارح من ان الوجود شيء له الوجود كلام ناش من عدم النظر الى جانب الالفاظ والمعاني اللغوية علي انه جار في الوجود الذهني ايضا فلا يصح قوله فنختار ان الوجود موجود في الذهن فان اجاب بان القائم به في الذهن جزئي من جزئياته فلم لا يجوز مثله في الخارج قوله ان الوجود لا يرد عليه هذا التقسيم فان قيل كيف لا يرد هذا التقسيم عليه مع ان الترديد بين النقيضين حاصر لجميع الاشياء لا يخرج عنه شيء منها اجيب

وانها متمايزة بحسب الخارج قوله والحق ان يقال لو كان
علة الوجوب هي الذات الخ وذلك لان الشق اللازم من الدليل
السابق انما هو من جانب المعلول وفي اتمام البرهان على بطلانه
كلام واما الشق اللازم ههنا فمن جانب العلة واما ورود
الاشكال او الاحتياج الى دفعها فيقتضي الا ولوية منه الا ان
جعل قوله والحق اشارة الى ان الاستدلال بهذا الوجه على
ان الوجوب اعتباري هو الصحيح دون ما ذكره المص لكنه خلاف
الظاهر من وجهين الاول ان ذلك انما يقال بعد الفراغ
من تحرير احتجاج المرء وهو الان في اثناء التقرير الثاني
ان الشارح ذكر هذا الكلام بعينه بعد ذلك حيث قال والاولى
والصواب انه اشارة الى رد ما ذكره في قوله اجيب بانا
لا نم الخ فكانه قال ورد هذا الجواب بان الوجوب اذا
كان ممكنا فعلته اما غير الذات فيجوز زوال النظر
الى الذات فلا يكون واجبا لذاته واما الذات فيلزم
الشق من طرف المنع وكلا منهما محال واجبا الى اخر الدليل
ففي العبارة ادنى مسامحة قوله لزم تقدمها على نحو
بالوجوب والوجود اما بالوجود فلتقدم العلة على المعلول
بالوجود واما بالوجوب فلان الشئ ما لم يجب بالذات
او بالغير لم يوجد قوله والاولى ان يقال لو كان الخ
انما كان اولى لكونه اخصر حيث حذف احد شقي الترديد
اعني وجوب الوجوب على تقدير كونه موجودا وايضا

فلا يكون ممكنا هم

بان كل نقيضين بينا ولان كل ما عداهما فكل معنى مغاير لهما يرد
بينهما ولا يخرج عنهما وانما هما فلا يتدرج ان تحت بينهما فلا يصح
شئ منهما ان يقال عنوانا مندرج تحت هذا او تحت ذاك وقد
اجيب ايضا بان الوجود معدوم ولا استحالة في ذلك انما الممتنع
حمل احد النقيضين على الاخر بالمواطاة وقد عرفته فتامل
الجواب عن هذه الشبهة قوله فيجاز ان الوجود موجود
في الذهن الخ ديد انما هو بحسب الخارج فلا توجيه بما ذكر قوله
ظهر ضعفه اي ضعف مذهبه وذليله ايضا فتامل قوله لم يركب
اما خارجية وكذا البسيط اما بسيطا خارجا او في الذهن فالاقسام
اربعة قوله اذا اردنا بالزوج الصورة اي لم واما بالمعنى
النفس الناطقة فلا يتصور بينهما تركب حقيقي قطعا قوله
مع قطع النظر عن وجوده الخارجي وفيه هذا المقام بحث
يحتاج الى تامل قوله لو كان عدما لم يكن عدما مطلقا لان العدم
المطلق لا تميز فيه بل لا يتصور اصلا فلا يكون مميزا الغير قطعا
قوله اذ لو تماثلت التعينات لم تتعين الشخص من انضمام التعين
بل يحتاج من كل فرد من افراد التعين الى تعين اخر يمتاز به عن سائر
افراده قوله اجيب بان تميز كل متعين لماهية محال الخ
العبارة مشعرة بان كل تعين له ماهية كلية الا انها منحصرة في فرد
واحد وذلك يستلزم احتياجه الى تعين اخر قطعا والحق انها
جزئيات في حد ذاتها متخالفة بالحقائق قوله ونوقض هذا الدليل
باختصاص هذا النقض انما متوجه على من يقول بان الاجناس والفصول

آمده از هواي بالايت ... بر سر عاشقان خسته بلا

التسلسل هناك من طرف المبدأ ولا بيانا في حد ما يجعله علة لكونه حقا كما بين
في الحاشية الاولى وايضا هنا كان يحتاج الى دفع تلك الاسولة قوله
لزم تقدم الصفة اي الحقيقية واما تقدم الصفة الاعتبارية
فلا استحالة فيه بل نقول كل صفة متقدمة على وجود الموصوف فانها
اعتبارية قطعا قوله فيلزم حدوث القديم لان القدم صفة لازمة
للقديم فيلزم من حدوثها حدوثه قوله جاز انفكاك الذات عن
الوجوب اي بالنظر الى الذات نفسها بناء على ان ثبوت
الشيء لغيره فرع على ثبوته في نفسه وكل ثابت لغيره ثابت في نفسه
بدون العكس لا على ان الاول مقيد والثاني مطلق كما يوهمه
ظاهر عبارة الشرح قوله لم يكن الموصوف محتاجا اليه والا
لاحتاجت الصفة الى ذلك المؤثر ضرورة احتياجها الى الموصوف
المحتاج اليه وفيه بحث لان عدم احتياج الصفة الى المؤثر
لعدميتها لا يستلزم عدم احتياج الموصوف اذ ربما كان
وجوديا محتاجا الى المؤثر ولا يلزم من ذلك احتياج الصفة اليه
وانما يلزم ذلك لو كانت وجودية محتاجة قوله لا يلزم من كون
الوصف عدميا ان لا يكون الشيء موصوفا به هذا هو الجواب
تقريره بان الحاجة عدمية ثابتة في نفسها فلا تثبت لغيرها فلا يكون
الممكن محتاجا اليه فلا يكون امكانه علة لاحتياجه وان قررتها بانها
لو كانت عدمية لم تكن معللا اصلا فلا يكون الامكان علة
لها فالجواب ان العدمي لا يحتاج في ثبوته في نفسه الى علة اذ لا
ثبوت له كذلك واذا وقع صفة لغيره احتاج اتصافه به الى علة لا

الى العدم

لا يجعل الاتصاف موجودا بل يجعل ذلك الغير متصفا بتلك
الصفة العدمية كما ذكر في ايجاد الماهية قوله في ان ترجيح وجوده
على عدمه هذا كلام محقق قد ذكر في تحقيق التسلسل في الامور
الاعتبارية وكيفية انقطاعه كاللزوم والحصول والكثرة والوحدة
لكن قوله اذا نظر العقل اليهما باعتباره ايهما يكونان ممكنين ان
اراد به الامكان العام لكنه ليس علة للحاجة وان اراد به الامكان
الخاص فان ظاهر ايهما من الامور الاعتبارية التي يمتنع
وجودها في الخارج ولا يعرضهما الامكان الخاص بحسبه واعتباره
بالقياس الى الوجود الذهني خلاف المصطلح قوله فانها ليست
بحال الوجود فيلزم الواسطة قطعا قوله فان قيل نقض هذا اي
على ما ذكرتم من ان المؤثر في الاثر الى حيث هو موجود ان
واجيب بان التأثير والحق ان التأثير ليس بشرط الوجود
ولا بشرط العدم بل هو في زمان الوجود والمح انما يلزم من الاول
فقط قوله لا يقال لا نعلم ان الدليل الذي ذكرتم قطعي فلا يكون
بديهيا وفيه بحث لان التشكيك في البديهيات لا يخرجها
عن بداهتها فان العقل جازم بها ويعلم اجمالا ان ما ذكر في ابطالها
مغالطة وان لم يعلم المغالطة بخصوصه فبيان المغالطة ليس وحله
بناء ان يجزم بها فيخرج بذلك عن كونها بديهية بل التبعيد من حيث انها
عن الامور المشتبكة لتخلص عن شوب الكدورات ولئلا يتخذ
الاوهام ذريعة الى ثبوت الشك فيها بالقياس الى العقول
الناقصة قوله والصواب ان يقال ان علة الممكن المتساوي

فصحيحه

ايقاعه

قوله

الطرفين التحقيق ان عدم الاثر في نفس الامر لانه عدم المؤثر فيه
العقل اذ حاصل لم يوجد فيه لعدم وجوده فيه والعقل يصح كما يجزم بصحة
قولنا وجد الاثر لوجود المؤثر فيه واما الذي لا تقبله نحو قولنا
حصل عدمه في نفس الامر لحصول عدمه فيه على ان يكون بالخارج
فاطلق العدم قبيل النفي ولا الوجود الذي اضيف الى العدم
المعنى فان قيل العدم اذا لم يكن حاصلا في نفس الامر كيف تتصف
بالعلية والمعلولية قلت هما ايضا صفتان عدميتان ... الوجود
في نفس الامر ما هو معدوم فيه اتصاف ما صدق عليه الموجود
فاذا اراد العقل ان يحكم بالاتصاف احتاج الى تعقلها فيظهر الاتصاف
هناك عليا انه في نفسه كذلك لا علينا انه في نحو غايات العقل
... على الى حد ما ثبت اذ على الاول والثاني ...
على نفسه باربعة مراتب وعلى الثاني بخمس قوله لا على اعتبار
ولهذا كان الشيء ممكنا بالذات حال عدمه ولا يمكن ان يقال
الحدوث صفة له على هذا الوجه والا يلزم حادثا حال عدمه قوله
من الاعتبارات العقلية فلا يكون متاخرا انما الذي يجب تاخر
الصفة الموجودة عن وجود الموصوف قوله الحكم الثاني الامكان
لان الممكن لا يمكن فان قيل هذا البحث مستدرك لان الممكن
يتساوي طرفاه بالقياس الى ذاته فلا اولوية لاحدهما نظرا الى
الذات والا لم يكن هناك تساو قلت الحاصل هناك ان التعليم
هو ان الممكن ما لا يقتضي لذاته وجوده ولا عدمه اقتضاء كافيا
مانعا من النقيض واما التساوي فانما يلزم من البرهان الدال على

على التقدير الاول لكونه الذي لا يمتنع من طريان النقيض قوله اولى به لذاته
كما توهم بعضهم ان العدم اولى بالموجودات السيالة كالحركة والزمان
قوله كان الاولى واجبا اي وجوب العدم او وجوب الوجود قوله
لانه لو لم يجب صدوره عن المؤثر يبقى على امكانه فان قيل ان اراد
ببقائه على امكانه ان يكون متساوي الطرفين فالملازمة ممنوع لجواز
ان يكون طرف الوجود راجحا وان لم يصل الى حد الوجوب وان
اراد به انه لا يكون شيء من طرفيه ممتنعا فجاز ان لا يمتنع الطرف
الآخر مع رجحان الوجود ولا حاجة الى مرجح آخر بل يكفي
الرجحان ولا تسلسل اجيب بانه اذا لم يمتنع الطرف المقابل
مع الرجحان الحاصل من المؤثر امكن وقوع كل منهما فلنفرض
وقوع كل منهما في وقت آخر فتخصيص احد الوقتين بالوجود دون
الآخر لما ان يكون لمرجح غير المؤثر المفروض فلا يكون ذلك
المفروض مؤثرا تاما والكلام فيه لان وجوبه انما هو من العلة
التامة اعني المؤثر المستجمع بجميع ما يعتبر في تاثيره فكان قيل
المعلول لا يوجد الا بالعلة التامة ولا بد ان يجب صدوره
عنها وهو الوجوب السابق بل ينتقل الكلام الى المجموع اعني
المؤثر مع ذلك المرجح فاما ان يجب الصدور عنه وهو المطلوب او لا
ويلزم التسلسل او لا يكون لمرجح فيلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر
بلا مرجح وهو محال قوله والحق ان يقال في الجواب يمكن حمل
كلامهم على هذا الجواب الحق كما لا يخفى قوله والقصد الى ايجاد
الموجود محال فيه بحث لانه ان اراد ان القصد الى ايجاد الموجود بحال

مستلزما له وكذلك القدم أن (قوله) ارتفاع الذات يستلزم ارتفاع الحال
اللازم من الدليل هو أن ارتفاع حال الشيء في نفسه يستلزم ارتفاع
حاله بالقياس إلى الغير بدون العكس وهذا القدر لا يكفي في تقدمه بالذات
بل لا بد من أن يكون الارتفاع الأول سببا للثاني ولم يثبت (قوله)
فيكون وجود كل ممكن موجود بالغير مسبوقا بغيره وذلك الغير هو المعا حقيقة
الوجود لا العدم على ما قيل من أن الحدوث مسبوقية الوجود بالعدم
فإن كان السبق بالزمان فحدوث زماني وإن كان السبق بالذات فحدوث
ذاتي لأن العدم لا تقدم له بالذات على الوجود أصلا فالصحيح أن
يقال الحدوث هو مسبوقية الوجود بالغير فإن كان السبق زمانيا فحدوث
زماني وإن كان ذاتيا فحدوث ذاتي (قوله) يلزم أن يتحقق أحد الأمرين
فيلزم القلب وانقلابهما لو كان واجبا لما كان معدوما أصلا ولو كان
ممتنعا لم يوجد قطعا (قوله) وليس ذلك كالإمكان هو مقدورية القادر عليه
فلا يكون قائما بالفاعل لأن الأمر القائم به الذي يتعلق بالممكن
المقدور له هو القدرة فقط وفي الظهر كلام سيأتي تقريره في الشرح
(قوله) بل هو أمر إضافي يكون للشيء بالقياس إلى وجوده أي الإمكان
إما بالقياس إلى وجود الشيء في نفسه وإما بالقياس إلى وجوده لغيره
بغيره (قوله) وهو القبلية بالذات أي الترتب العقلي الحاصل للمحتاج إليه
بالقياس إلى المحتاج المعبر عنه بقولنا وجد فوجد لا نفس كونه محتاجا
إليه وعلى هذا القياس … المحتاج عليه (قوله) قبل إمكان الحادث
لا يجوز أن يكون حالا فيه فهذه معارضة في المقدمة القائلة بأن
الحادث ممكن قبل وجوده (قوله) الوحدة لا يمكن تميزها فلا يسبق

لذلك الجواد الموجود مطلقا فحال سواء كان بالقصد والاختيار أو بالـ
فلو صح ما ذكرتم كان القدم منافيا للتأثير من الموجب أيضا
قيل الإيجاد متقدم على الوجود بالذات ومقارن معه بالزمان
ولا استحالة في إيجاد ما هو موجود بوجود هو أثر لذلك الإيجاد وإنما
الممتنع إيجاد ما هو موجود بوجود آخر أجيب بأن القصد …
متقدم على الإيجاد والوجود بالذات ولا يلزم من ذلك تقدمه
عليهما زمانا حتى يجب مقارنته فالفرق تحكم والحكم …
اسم المختار على الله تع المختار بمعنى أنه إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل
ينطبق على الباري تع على المذهبين وأما بمعنى الذي يصح منه
الفعل والترك فعند المتكلمين فقط (قوله) فلا يكون …
على نفي القدم عما سوى الله تع وصفاته فإن ذلك يدل على نفي
القدم للذات والصفات عندهم وإن لم يكن الدلالة قطعية
ومنها بيان أن كل محدث … قولهم كل ممكن محدث …
الأمرين أما كون صفات الله تع واجبة بذواتها وأما
كونها محدثة والحق أن صفاته توصف بالعدم
حدوثا زمانيا وبإزائه القدم الزماني وهو أن لا يكون الوجود
مسبوقا بالعدم وبإزاء الحدوث الذاتي القدم الذاتي وهو عدم
الاحتياج في الوجود إلى الغير بل هو عدم مسبوقية الوجود بالغير
الوجود والحدوث الزماني أخص من الذاتي على رأي الحكماء
وكذلك القدم الذاتي أخص من الزماني وأما عند المتكلمين فإن
قيل بوجود الصفات القديمة له تع فكذلك وإلا فأحدهما …

في بحث الوجود ان مثل هذا لا يدل على بداهة التصور بحسب الحقيقة
قوله لكان مفهوم الواحد من حيث هو واحد مفهوم الوجود ليس معناه
على قياس قولنا الانسان من حيث انه انسان ليس الا انسانا كما سبق
في بحث الماهية بل معناه ان ذات الكثرة اذا اخذت مع تعدد وتفصيل
الى الكثرة يصدق عليه انه موجود ولا يصدق عليه انه واحد فبطل توهم بعضهم
قوله لان عدم غير الكثرة يجوز ان يجتمع فيه الوحدة والكثرة والاظهر في
العبارة ان يقال عدم غير الكثرة يجوز ان يجتمع مع الكثرة قوله فيلزم ان
مجموع الوحدات العدمية فيكون آه وايضا يلزم ان تكون الكثرة مركبة من
عدماتها قوله فتكون الكثرة ايضا وجودية لان حقيقة المركب انما
يكون بعدمية جزء من اجزائه وليس لها جزء غير الوحدات بل كل كثرة
مع عين وحداتها الوجودية لان الوحدات بمنزلة المادة وهناك
جزء آخر يجري مجرى الصورة ومنشأ للخواص الغير المتناهية بل
منشأها مجموع تلك الوحدات من حيث هو ولو اعتبر هناك
هيئة فهذا انما هو بحسب الاعتبار واحدها لا تتحقق الا وكذا العدد من
حيث هو كذلك قوله منشأ ذكر في الماهية فهو الوحدة اى الحقيقية
لان الكلام في الواحد بالشخص وكذا الحال في امثلة سائر الاقسام
قوله ان ينفعل كل واحد منها بالذات والحقيقة هو جواز انفعال
كل منهما عن الآخر فلا يكون احدهما قائما بالآخر ولا مقوما له
يمكن ان يراد بالذات نفس الماهية من حيث هي ويكون الانفعال
اشارة الى نفي التقويم وبالحقيقة الماهية من حيث انها موجودة
ويكون الانفعال اشارة الى نفي القيام واما فيها فيكون العقيد

الاول

الاول لا بانواع الكل والجزء والثاني لانواع الصفة والموصوف
مساواتها الصفة مع الذات واما احدى صفتي الذات بالقياس
الى الصفة الاخرى فنفيهما غير ان اخذ ليست احديهما مقومة للاخرى
ولا قائمة بها قوله ثم المختلفان متلاقيان ان اشتركا في موضوع
الاشتراك في الموضوع اما ان يعتبر فيه امكان الاجتماع فيه في
زمان واحد اولا وان لم يعتبر كان السواد والبياض متشاركين
في الموضوع كالحركة والسكون فالمتقابلان وان قد اندرجا في المتلاقيين
وقد جعلهما من اقسام المتقابلين المندرجين تحت المتباينين فلا يكون
القسمة حقيقية وان اعتبر لم يكن مثل النائم والمستيقظ من الامور
المتحدة الموضوع الممتنعة الاجتماع فيه داخلا في قسم المتساويين بل يخرج
عن تقسيمه فالاولى ان يجعل اعتبار النسب الاربع قسمة برأسها و
اعتبار التقابل وعدمه قسمة اخرى كما هو المشهور قوله كالسكون
والحركة فانهما يعرضان الجسم لا يشكل ان السكون والحركة من المتقابلات
فهذا وان تلاقيا وجودا في موضوع واحد فلعل المراد بهما الاين
والتحرك فتأمل في توجيه كلامه قوله ثم المتباينان متقابلان ان
امتنع اجتماعهما هذا اذا كان لهما موضوع اى محل مستغن عن الحال
مقوم له واما ما لا موضوع له بهذا المعنى كالانسان والفرس فهما
متباينان غير متقابلين قوله في زمان واحد قيل التقييد بزمان
واحد زيادة تصريح بالمراد فان الاجتماع في موضوع يتبادر منه
اتحاد الزمان قوله يندرج فيه تقابل التضايف وانما كانت القيود موجبة
للاندراج والتعميم لو قورنا في سياق النفي قوله اما وجوديان

الى لا يكون السلب جزءاً لاحدهما قوله ولا في وقت يمكن اتصافه به
فسلب وايجاب اعلم ان السواد يقابل البياض تقابل التضاد باعتبار
وجودهما في الخارج متعاقبا الى موضوع واحد في زمان واحد فاذا وجد
احدهما فيه امتنع وجود الآخر فيه ما دام الاول موجوداً فكل واحد من
الضدين موجود في الخارج متعاقبا الى موضوع واحد في زمان واحد
وكذا المتقابلان بالتضايف كالابوة والبنوة يتقابلان باعتبار
وجودهما في الخارج في محل واحد من جهة واحدة على قول من قال
بوجود الاضافة في الخارج واما من قال بعدمها مطلقا فالتقابل باعتبار
اتصاف الموضوع بهما في الخارج والتحقيق ان احدهما موجود في الخارج و
تقابله مع الآخر باعتباره وكذا الوجوه فاحد المتقابلين موجود في الخارج
واما الايجاب والسلب فهما امران عقليان واردان على النسبة
كما مر فلا وجود للمتقابلين في الخارج بل في العقل او القول فان ثبوت
النسبة وانتفائها ليسا من الوجود الخارجية بل من الامور الذهنية
فان قلت قولنا هذا اسود وهذا ابيض متقابلان لانه لا يمكن
اجتماعهما في الصدق فلاي الاقسام هو قلنا التقابل بين المفهومين
المذكورين متفرع على تقابل مبدأ محمولهما فهو راجع اليه في الحقيقة
واما الموجبة والسالبة الكليتان فمتقابلان تقابل الايجاب والسلب
لانه اعم من التناقض وامتناع الارتفاع انما هو بين المتناقضين
فقط وانما ثبتنا بالمتناقضين لشبههما اياهما في امتناع الاجتماع
فقط قال الشيخ في الفصل السابع من المقالة الاولى من الفن الثالث
من منطق الشفاء وليس الكلي السالب يقابل الكلي الموجب مقابلة بالتناقض

بل هو متقابل له من حيث هو سبب الحجر مقابلة قوله وفي علمنا فمن الفاعل
تعينها فاذا وقع المتقابلان بحالا يجتمعان في صدق البتة ولكن قد يجتمعان
كذباً كما لا يصدقان في اعيان الامور قوله فان تقابل مثل السواد و
الصفرة يخرج خارجا عنه وتعينهم جعل ذلك قسما خامسا وسماه بالتعاقب
قوله تعاقب بينهما غاية الخلاف الا انه منه ما يمتنع عليه التعاقب
كالسواد والبياض ومنه ما لا يمتنع فيه ذلك كالاكثر من الوسط واليه فانه
لابد ان يتوسطهما سلوك في التشاهد قوله لجواز ارتفاعهما وامتناع
ارتفاع السلب والايجاب هذا الامتناع مبني على انحصار تقابل السلب والايجاب
في التناقض وقد عرفت ما فيه قوله من حيث انه ضد للبياض من حيث انه
كل متقابلين من حيث هما متقابلان بذلك التقابل مندرجان تحت
التضايف من حيث التضايف كالابوة والبنوة فانهما مع اندراجهما بذاتيهما
تحت التضايف مندرجان ايضا تحته بذلك الاعتبار قوله قلنا التضايف
ما صدق التقابل فان قيل اذا كان التضايف تحت الكل الذي صدق
عليه مفهوم التقابل كان تحت مفهوم ايضا فيكون صادقا عليه وعلى
غيره ولا شك ان هذا المفهوم فرد من افراد التضايف فيلزم المحذور قلنا
مفهوم التقابل من حيث صدقه على افراده اعم من التضايف ومن حيث هو هو
مندرج تحت التضايف ولا يلزم من اندراج مفهوم تحت آخر وكونه فرداً من
افراده اندراج افراده تحت ذلك المفهوم تحت الآخر فان الحيوان مندرج تحت
الجنس ولا يندرج افراده تحته قوله وما صدق عليه التقابل عام يشمل
الا مفهوم التقابل وما صدق عليه من الامور الاربعة المخصوصة فان اريد
بما صدق عليه واحد معين منها لم يصح القسمة اليها وان اريد به مفهوم

ما يصدق عليه الا انها بل هو في حكم مفهوم فالجواب الحقيقي ما اوضحناه في الحاشية
ولعل مراده بما ذكره وجود كل الا ان العبارة قاصرة عنه قوله
فيكون المثلان ضدين لا مثلين اقول لا نم ان كل ما عرض لاحدهما من
جهة المحل عارض ايضا للآخر ومن الجائز ان يعرض عارض لاحدهما من جهة
فلا يلزم عروضه للآخر قوله الفرع الثاني السلب والايجاب وكذا اذا
اجتمع فيهما شرايط التناقض قوله فيكذبان بخلو المحل عنهما وبعدم
المحل ايضا ويكفي ابتداء في خلو المحل قوله فان بعض الحكماء
يستلزم عنده من لم يتعقل الى انهما انه قوله دل على ان التضاد
الحقيقي لا يكون الا بين نوعين اخيرين زعم بعضهم وقوع التضاد
في الاجناس فان الخير والشر جنسان لانواع كثيرة وهما متضادان
واجيب بان الخير هو حصول الكمال للشيء والشر عبارة عن عدمه له
وبينهما تقابل العدم والملكة وايضا ليسا ذاتيين لما تحتهما فلا
يكون جنسين بل هما عارضان لما صدق عليه وزعم بعضهم ايضا
ان الاندراج تحت جنس واحد ليس بشرط فان الشجاعة والتهور
مع اندراجهما تحت جنس الفضيلة والرذيلة واجيب بان الفضيلة
عارضة لماهية الشجاعة والرذيلة لماهية التهور ولو سلم انهما
نوعان لهما فلا نم انهما متضادان لان الكلام في التضاد الحقيقي
والشجاعة وسط التهور والجبن فلا يكون ضدا للشيء منهما من
شرح الملخص قوله فان كان هو جميع ما يحتاج اليه الشيء يعني انه
لا يحتاج الى امر خارج عنه فلا ينافي كون العلة التامة بسيطة قوله
فلا يلتفت الى ما يقال الخ في هذا القول اما بيان حال العلة
التامة

التامة للوجود الخارجي واما ايراد الشبهة على جعل زوال المانع
داخلا في العلة التامة والحق ان الموجودات الخارجية لها علل
تامة لا يجب ان تكون موجودة بل لو اوجب وجود الفاعل الذي هو
المؤثر لا يتصور تاثير الامر موجود واما الامور العدمية
فلا يقتضي العقل بل لا بد حين ان تكون لها مدخل في تاثير المؤثر
فاذا وجد المعلول في الخارج فكل ما يتوقف وجوده على وجوده كان
موجودا فيه وكل ما يتوقف وجوده على عدمه كان معدوما فيه فان اريد
بوجود العلة التامة هذا المعنى فهو حق لا نزاع فيه وان اريد
كونها موجودة واحدة حقيقة فلا يجب صدق حكم كليا قوله ثم العلل
الناقصة اربع المركب الحقيقي الصادر عن الفاعل المختار لا بد له
من هذه الاربع ولو صدر عن الموجب يحتاج الى ثلثة منها لسقوط
العلة الغائية والبسيط الصادر عن المختار يحتاج الى الفاعلية
والغائية فقط والصادر عن الموجب يحتاج الى الفاعلية فقط قوله
واما الشرايط وارتفاع الموانع فراجع الى تتميم العلة في شرح الملخص
ان الشرايط وعدم موانعه واما الالات والادوات فداخلة في العلة
العلة الفاعلية لامتناع تاثير الشيء في وجود غيره بدون ما يحتاج
اليه من الالات والادوات قوله فيكون مستغنيا عن كل واحد منها محتاجا
اليها معا وهو محال قيل لا استحالة فيه وكيف فان الاحتياج الى
احدهما من حيث انها علة موجبة له والاستغناء عنها من حيث
ان الاخرى علة موجبة له والمستحيل هو الاستغناء والاحتياج
من جهة واحدة بل الصواب ان يقال يلزم الاستغناء عنهما معا فيلزم

الشيئين او المعلول عن العلة قه على معنى ان النسبة محل لتضاده الى كل
ان تضاد السواد الذي علمت انه معتبر فيها النسبة على انه محل لتضاد
البياض لم لا يعتبر فيها بكونه محلا له وبالعكس من كل حال
على تضاد البياض فيكون كل منهما متغايرين قطعا وفي كون التضاد
من الوجوه العينية نظر قه فلا يعرض لها الحاجة الا بعد انقطاع
من حيث هي محتاجة الى تلك العلة المعينة فلا ينفك عن الاحتياج
اليها فلا يعقل بدونها فلا يعرض لها الحاجة بالقياس الى غيرها قه
اثاره الى يجوز ان يكون المركب علة مستقلة لاثار مختلفة كالاثار الصادرة
عن كل من العناصر الاربعة كالبرودة والرطوبة الصادرتين
عن الماء الذي هو مركب من الهيولى والصورة الجسمية والصورة النوعية
قه ان تعددت الالات او القوابل ومثال تعدد الالات النفس اذا طلب
يصدر عنها اثار ربما بتوسط الالات ومثال تعدد القوابل العقل
الفعال الذي تفيض الصور والاعراض على المواد العنصرية
هو مبدا المعقل بحسب الاعتبارات والجهات العقلية قه فهذا لا يكون
ابن حملا الخ لا يجوز ان تكون كل واحد منهما نفسا لدوا الا كان
لدوا اثاره مختلفان فان كان احدهما نفسه والاخر جزؤه يلزم
التركيب معه وان كان الاخر خارجا عنه خارجا لزم النقل
معا وكل وان كان احدهما جزءا والاخر خارجا عنه يلزم التركيب
والنقل معا وان كانا جزئين يلزم التركيب فقط وان كانا معا
خارجين يلزم النقل فقط فهذه الاقسام [illegible] العقلية قه
ونقا [illegible] بان المصدر ينطلق على معنيين احدهما امر اضافي

بوجود لذات العلة فان العقل اذا لاحظ النسبة متقيسا الى معلولها ادرك
بينهما اضافيتين اعني المصدرية والصادرية فيهما امران اضافيان
يوجدان لهما في العقل هنا فوات حيثما ليس ولا وجود لهما في الخارج
اصلا اذ ليس في الخارج الا ذات المصدر اعني العلة وذات الصادر اعني
المعلول وليس كون الاول مصدرا وكون الثاني صادرا منه الا موجودا
في الاعيان بحيث يكون العلة بحيث يجب عنها المعلول فان قيل العلة
بحيث يجب عنها المعلول ايضا مفهوم اضافي منا ونحن في ذاتي العلة و
المعلول فكيف يكون امرا حقيقيا متقدما على المعلول قلنا لا شك
ان للعلة خصوصية باعتبارها يصدر عنها معلولها المعين ولا يكون
لها تلك الخصوصية مع غيره مثلا اذا فرضنا ان الماء يصدر عنه البرودة
فلا بد ان يكون له خصوصية معها لا يكون له تلك الخصوصية مع غيرها من الحرارة
ولذلك تعين صدور البرودة عنه دون الحرارة وغيرها وفي الخصوصية تلك
الخصوصية مع المصدر فيكون موجودا قطعا اذا عرفت هذا فنقول
ارادوا بالمصدرية وبكون العلة بحيث يجب عنها المعلول تلك الخصوصية
ولا نعني بالخصوصية الاضافية العارضة المنافية فيها بل امرا خصوصيا له
ارتباط وتعلق واختصاص بالمعلول المخصوص ولا يكون له ذلك
مع غيره والسبب في هذا الاشكال هو ضيق العبارة عما هو المقصود
في هذا المقام وان اعبر عنه بعبارات مختلفة فربما اتضح المرام واندفع
الاشتباه اللفظي الذي يتبادر اليه الاوهام قه وبهذا يعلم
الجواب عن الوجه الثاني فان قلت الشارح قد اجاب عن المناقضة العارضة
جميعا واجمعهم في تضعيف الحكماء بالامر وعليه وقد سلمناه
الاخذ

بتوضيح ما ذكره بعض الافاضل في تحقيقه فاتخلص من هذا المضيق قلت
ربما يتخيل ما ذكر من حديث الخصوصية دان اجتهدوا فيه الا دعوى المحض
والجواب ان تلك القاعدة انما تتم اى لو كان المبدأ موجبا واما اذا كان
مختارا فما هو اولى فيصدر عنه بحسب ارادته ما يشاء ولا يلزم
المحذور اصلا فان القابل من حيث هو قابل فان القابل وحده لا
يكون علة تامة له لا بد من الفاعل بخلاف الفاعل له ربما يكون علة تامة
ولا احتياج المعلول الى قابل لقيامه بذاته فنسبة الفاعل الى المفعول
بالوجوب ويستحيل كون نسبة الفاعل القابل الى المقبول
واما ان تلك النسبة لا يلزم ان يكون بالوجوب فلا يفرق بالمقصود
هكذا حققه بعض فضلاء المتأخرين ولا يخلو عن الحركة لان الفاعل
مع صفة الفاعلية يستلزم المفعول فان القابل ايضا كذلك قيل
نسبة القابل الى المقبول بالامكان العام كما زعم على ما هو
غير واضح فان الاستلزام من جهة لا ينافي عدمه من جهة اخرى
جاز ان يكون نسبة القابل بالامكان الخاص ونسبة الفاعل بالوجوب
ولا منافاة والظاهر انه منع للمقدمة القائلة بان نسبة القابل
الى المقبول بالامكان الخاص اى لا نسلم ذلك بل بالامكان العام
فلا ينافي الوجوب ونحن نرتب البحث بعد تقديمه واما قوله
جعل تبعا لما هو العمدة في الجواب فكانه قبيل المنع للمنافاة
وتفريعه قبل نسبة القابل الخ فان الفضل كذا في كتاب بدل
بالاشتراك او التشابه الخ المراد من الاشتراك ما يتناول الحقيقة
والمجاز ايضا وبالتشابه ما يتناول التواطؤ والتشكيك وبعضها

وبعضها بالاشتمال وبعضها بالظرفية اما الظرفية ففي الزمان والمكان
واما الاشتمال ففي كون الخاص في العام وكون الكل في اجزائه كالكون
السرير في القطع الخشبية من الاضافة فيه لتسميتها سريرا انما هو بخصوصيته
باعتبار وجوده فيها بالقوة واما الكون في الحقيقة والراحة في
الاشتمال وكالكون في الحركة من الاضافة وكالسكون في المكان بخلاف ذلك
ولا يخفى ما احترز به من مثل كون اللونية واما الحقيقي فهو
بهما جواز الانفصال فانه يجوز انفصاله بخلاف الحقيقي فان السواد
واللونية ممتاز عن وجودهما عقلا فيتصور الفارق بينهما فانه
مغايرة الكلي عن الجزئي والخاص عن العام كالاجزاء فلا يخرج كونهما
الكون في الموضوع اجنبي عنهما لا يتحد حالة تحقيقهما الكون فيه
في الاجتماع وجود الاتحاد فلا حاجة الى اخراجها بقيد وتفصيله ان
الكون في شيء يطلق اطلاقا لا على اثنين احدهما كون الشيء بحيث انه
او مكانه واما كون الجزء او ما يشبهه في كله وجب الاحتراز عنهما ولذا
ما يلتحق بهذا كما ذكره تولف للكون في المحل فيتناول كون
الصورة في الهيولى ايضا وتقسيم الحال اليها باعتبار الاستغناء والحاجة
الحال وعدم الاستغناء عنه وتحقيقها ان الاضافة بين التحقيق
للرسم المذكور وتفصيل المفهوم لا انه حد للاضافة الحقيقي والاجناس
العالية لا رسم لها ما عليها هو المشهور كالتمييز والتفصيل
لا يزال بهما التمييز المصدري بل الهيئة التابعة له لا يكون لهيئتها
ولا لوازمهما عند الا انه يتم في الاعراض المتعددة الاشخاص واما في النوع
المنحصر في شخص فلا لان الموضوع المبهم لا يكون من حيث هو مبهم لا يلزم

من عدم افادة الموضوع المبهم من حيث هو مبهم تشخص ما هو حال فيه بناء
على انتفاء وجوده في الخارج وعدم افادة الموضوع المطلق فان
المطلق موجود في ضمن المتشخص فلا يلزم الاحتياج الى موضوع متشخص
والحاصل ان الاقسام ثلثة الموضوع المعين الذي اعتبر فيه التعيين
والموضوع المبهم الذي اعتبر فيه عدم التعيين والموضوع المطلق الذي
لا يعتبر فيه التعيين ولا عدمه فلا بد من ابطال الاحتياج الى القسمين
الاخيرين ليتعين الاحتياج الى القسم الاول وما ذكره لا يفي بذلك
فالاولى ان يقال لان الحال اذا لم يتشخص بنفسه لم يفد تشخص ما هو
حال فيه قوله وهذا الخلاف الجسم هذا الكلام وقع لما يتوهم من ان
نسبة الاعراض الى المحل كنسبة الاجسام الى الاحياز فكما جاز
للاجسام الانتقال في الاحياز فليجز للاعراض الانتقال في المحال
فلما لم يجز ذلك للاعراض فليكن كذلك في الاجسام فاجاب
بالفرق فان العرض محتاج في تشخصه الى المحل المعين فلو فارقه
انعدم تشخصه فينعدم هويته واما الجسم فيحتاج في تحيزه الى الحيز لا الى
حيز معين فاذا فارقه لم ينعدم ذلك التحيز من حيث هو ولا يستلزم ذلك
انتفاء الجسم نفسه فانه ليس في حيز ما او لازم ما هو متحيز يلزمه مطلق التحيز
المحتاج الى حيز ما لا الى حيز معين قوله اولى من العكس لكون مكانها
تابع لذلك الغير الذي هو الجوهر في التحيز قوله فيكون جعله تابعا للاول
اولى من العكس الحاصل انه يجوز ان يكون احد العرضين تابعا للجوهر في
التحيز والاخر تابعا للاول فيه فكيف يكون الثاني بحيث لا يمكن تبعيته
للجوهر في التحيز بدون توسط الاول وتبعيته له فيه قوله ولا يزول



ولا يزول المؤثر اي الموجب بالذات وجودي وجه الترديد في حصر الاقسام ان
العلة اما ذات الموضوع او غيره وذلك الغير اما مختار واما موجب والموجب
اما وجودي او عدمي ولا يتصور هذا القسم في المختار كما لا يخفى فانحصرت
في الاربعة قوله ولا يزول العرض عن المحل لمؤثر موجب عدمي اذ ما جاز
ان يكون المؤثر عدميا لان الكلام في الزوال العدمي قوله فيكون اما
لمؤثر وجودي هذا التوهم تشعر بان الظاهر له تعدد وانما يتاتى ذلك اذا كان
في تحقق التضاد بالحل كما ذهب اليه طائفة واشترط فيه الموضوع كما هو المشهور
قوله وغير قار الذات كالحركة والصوت فان العرض الغير القار هويته في نفسه
متجدد ومتصرم فربما كان بقاء العرض القار مشروطا بتجدد شيء منه كدوام
من الحركة مثلا فاذا فرغ الى الوجود وانعدم انتفى شرط بقائه فيزول
بزوال شرطه قوله فانه يجوز ان يكون العدم المتجدد اثرا واما العدم المستمر الازلي
فلا يستند الى الفاعل المختار لما عرف من ان اثر المختار لا يكون الا حادثا
قوله وقد تمسك النظام لا يبعد ان يقال هذا اشارة الى نقض دليل
الاشعري اجمالا لا بعد تفصيل الجواب عنه كما قوله وفيه نظر فانه قياس
حلول العرض على انتقال الجسم مقصوده ابطال بالقياس الفقهي
ليتوجه عليه ما ذكرتم بل التنبيه على ان استحالة حلول العرض الواحد
في محلين بديهي العقل فاستحالة حصول الجسم الواحد في مكانين في آن
العقل كما يحكم بان الحاصل في هذا المكان في هذا الآن غير الحاصل فيه
في مكان آخر وانه لا يمكن ان يكون اياه كذلك يحكم بان الحال في هذا الآن
في هذا المحل غير الحال فيه في محل آخر وانه لا يمكن ان يكون اياه فيتضح
بهذا التنبيه الاستحالة المطلوبة ولا يجري هذا التنبيه في الانتقال

للفاعل المختار

فان العقل يحكم باستحالة الاجتماع في الاعراض والتجربة وكيف لا يتشخص
بالجسم وتعينه لتنوعه من امكان تشخصه في الكائنين لو جاز ذلك لتشخص
في آن واحد في مكانين جاز في العقل ان يلاحظه كذلك فيحكم بتمييز الآخر
قطعا فلا يكون تخصيصا وهكذا الحال في العرض المتخصص القائم بمحلين
فالحكم كاذبة الحكم المتنوع عليه ولما كان الحكم جاريا في جميع الاجسام
فلو امتنع فيه غير ما لزم منه العقل الاجتماع وكذلك مستحيل فلا يتعدى الحكم الى
الاعراض التي لا تحل لها فاما الكليات التي منها صفتها كما هو الاجسام
مستحيل تداخلها ايضا فيمتنع اجتماع بعضها مع بعض كالاجسام و
اذا تحقق ما ذكرناه فلك ان تحمل كلام المصنف على الاتفاق قطعا
ولا يتوقف عليه المذكور وهو السؤال المحسوس في ذلك المحل فلا يجزم ا
بالتمايز بين شيئين من الالوان المتشابهة الحالة في المحال المتباينة والملل
وذلك سفسطة قوله اي الاجسام كالجوارح والقرب والبعد اي القرب
العالم باجل ما حولها بالتحيز قائم بالآخر وكان المحل نوعا قوله وتقدم
الفلاسفة قالوا بقيام العرض الواحد بمحل منقسم اعمالا لتشارح فلو
كان وكيف العرض قابلا للانقسام بحسب انقسام المحل لم يكن لمجموع
حالا في المجموع ولا يلزم ان يكون اجزاء العرض ايضا بالفعل في الجزء
الجوف فيما لا يلزم من انفصال المسافة الى اجزاء بالفعل كون الحركة كذلك
ايضا كذلك ثم حلول العرض الذي لا يقبل الانقسام في محل منقسم
مختلف فيه وقد جوزوه كالاضافة المذكورة فرقا بين الاطراف على
تفصيل فيها والظاهر ان تجويز قيام العرض الواحد بمحلين لم يتردد
بجواز قيام العرض الغير المنقسم بالمحل المنقسم بل كل منهما بجزء
براسها

ايضا

الكلام

براسها ولذلك استدل قدماء الحكماء بالاضافات المنقسمة الحقيقية والتحقيق
بالعقلاء منهم يوجد ذلك ايضا ولان المتبادر من محلين ان يكون كل واحد
منهما محلا قوله وجب انعدام التأليف لم لا يجوز ان يقوم تأليف
واحد بمجموع الثلاثة واذا انعدم الاثنين فبانعدام الثالث عنهما ينعدم التأليف
الاول دون الثاني ولا يلزم المحذور قوله لانها اعم وجها من الكيفية فان
العدد من انواع الكمية ويعم الماديات والمجردات والجواهر والاعراض و
المجموع المركب من الواجب والممكن بل اي موجود فرض اذا انضم
الى غيره فانه يعرض لهما العدد وليس للكيفية عموم بهذه المثابة
قوله وهو المنفصل ويسمى العدد قال في شرح الملخص والدليل
على انحصار الكم المنفصل في العدد ان المنفصل مركب من المتفرقات
والمتفرقات من المفردات والمفردات آحاد والآحاد اما ان يؤخذ من حيث
انه واحد فقط او يؤخذ من حيث انه انسان او حجر مثلا فان اخذ
من حيث انه واحد فقط لم يكن الحاصل من اجتماع امثاله الا العدد وان
اخذ من حيث انه انسان او حجر فانه لا يبلغ اعتبار كون الانسانية الحاصلة
من اجتماع الاناسي الا واحدا واعتبار كون الاحجار الحاصلة من الاحجار
كما منفصلا الا عند اعتبار كونها معدودة بالآحاد التي فيها فاذا الكم
المنفصل لا بد وان يكون العدد وما عداه انما يعد كما منفصلا بواسطة
عروض العدد له قوله في حد واحد وهو المتصل ومعنى الاشتراك في الحد
الواحد ان يكون ذلك الحد مبدأ لاحدهما ومنتهى للآخر قوله فهو الجسم
التعليمي والتحقيق قال في شرح الملخص اعلم ان الجسم التعليمي اسم للمقادير
ويسمى تخنا لانه حشو ما بين السطوح وعمقا اذا اعتبر النزول لانه تخن

نازل من فوق وسهمكا اذا اعتبر بالصعود فانه ح صاعد من سفل و
من هنا يعلم انه لا يصح بالثخين وقد عرفت ثخنه هو ما بين السطوح وهو
نفس الجسم التعليمي فلو اطلق عليه الثخين كان الجسم التعليمي ذا جسم
تعليمي وتوجيهه ان الكلام ان يحمل على المعنى المصدري اعني الكون
فيكون الجسم التعليمي ذا توسط بين السطوح **قوله** من الارتفاعات الاربع
الى السفل القصوى اي طول ذوات الاربع هو الامتداد الآخذ
من رأسها الى ذنبها كما صرح به في كتب القوم وهو المستعمل في العرف
العام **قوله** والعرض هو البعد الآخر العرض مجرور معطوف على الطول
لان العمق هو البعد المقاطع للطول والعرض معا وتقدم في تقابليه
الطول فاصلة بين المعطوف والمعطوف عليه وكونه جاريا على ظاهره
لا ينقض تعريف العمق بالعرض كما لا يخفى **قوله** فاذا فرض ابتداؤه او
انه الطول بالنسبة الى امتداده آخر فهو طول او انه آخذ من رأس
الانسان الى قدمه **قوله** لقيامه بالحركة المنطبقة على المسافة جعل
انطباق الحركة على المسافة بحيث اذا فرض في احديهما جزء يفرض بازائه
في الاخرى جزء بمنزلة حلولها فيها فيكون الزمان الحال في الحركة كالا
ايضا في المسافة فيكون كما متصلا بالعرض لحلوله في المسافة التي هي
كم متصل واما قوله والزمان كم منفصل بالعرض فليس كذلك الا انه هو
كم بالعرض لحلوله في الكم بالذات بل لما هو كم بالعرض لكونه محلا للكم
بالذات فاذكره ههنا على سبيل التنظير والتشبيه ازالة للاستبعاد
عن كون الكم بالذات كما بالعرض او للاستيفاء احوال الزمان في الكمية
بالعرض **قوله** فانه ح يكون الاول اذ ليس على هذا التقدير سوى

سوى الاجزاء التي هي الجواهر الفردة المنضم بعضها الى بعض **قوله**
والمنضم بعضها الى بعض في الجهة الواحدة فالسطح والخط جوهران
مركبان من الجواهر الفردة وكذلك النقطة عبارة عن الجزء الفرد
فيكون الخط مركبا من النقط والسطح من الخطوط والجسم من السطوح فعلى
هذا كان الجسم واجزاؤه ثبت انه لا مقدار هو كم متصل في ذاته وعرض
حال في الجسم ولما كان هذا مبنيا على تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى
تمسك في نفي السطوح والخطوط بما لا يتوقف على ذلك **قوله** فلا يلزم من
حلول السطح في الجسم انقسام السطح تحقيقه ان الحال في المنقسم من حيث
ذاته وطبيعته القابلة للانقسام يكون منقسما بانقسامه واما الحال في المنقسم
لا من حيث هو منقسم بل من حيثية هو باعتبارها غير منقسم فلا يكون منقسما
مثلا الخط منقسم في الطول والانحناء العارض له من حيث ذاته ايضا
منقسم واما النقطة فلا تعرض الخط من حيث انه المنقسم بل من حيث
الانتهاء والانقطاع وهو بهذا الاعتبار غير منقسم فلا يلزم انقسامها
وكذا الحال في السطح فان اللون العارض له في ذاته منقسم بانقسامه
واما الخط فلا يعرضه الا من حيث انتهاؤه وانقطاعه في احد امتداديه
وهو بهذا الاعتبار لا ينقسم في ذلك الامتداد فلا يلزم انقسام الخط
الا في الامتداد الآخر وقس على ذلك حال السطح مع الجسم **قوله** وان كان
السطح حالا في ثخنه وان وجد السطح بتمامه في بعض الاجزاء فقط كان
عارضا في الحقيقة لذلك البعض لا للجسم وقد فرضناه عارضا للجسم
مبنيا على ان الجسم مركب من اجزاء لا تتجزى تقييد الاجزاء بالمفروضة
بدفع هذا الابتناء وتنقض جوابه الجواب على الذي بنى **قوله** ومع هذا

المتكلمين وللحكماء [illegible]

ومع هذا القائل ان يقول الجواب عن ذلك ما ذكرناه من انه يلزم
ان لا يكون السطح عارضا للجسم في الحقيقة بل لبعض اجزائه وهو خلاف
المفروض نعم ذكر الجواب ان يقال لا نسلم ان السطح اذا لم يكن حالا
في شيء من الاجزاء المفروضة للجسم لم يكن حالا فيه فان المجموع من حيث
هو هو قد يكون محلا له ولا يلزم من ذلك حلوله في شيء من اجزائه اولا
ترى ان الوحدة قد تقوم بالامر المنقسم مع امتناع انقسامها ولا تقوم
تلك الا بحلولها في المجموع من حيث هو مجموع فكما جاز ان يكون في
العقل الوحدة الممتنعة عن الانقسام حالة في محل منقسم فيه وان يعتبر
العقل عروضها للمجموع ذلك المنقسم من حيث هو ولا يعتبر عروضها لشيء
من اجزائه بل لا يكون عارضة له اصلا جاز ذلك ايضا في عروض الاعراض
بعضها لبعض فان نسبة العارض في العقل الى اجزاء المعروض فيه
كنسبة العارض في الخارج الى اجزاء المعروض فيه ولا ينفك [illegible]
في هذا التنبيه لا كسند للمنع قوله دال على ان الجسم التعليمي عرض قائم
ظاهر هذا الكلام يدل على ان [illegible] للاجسام لا على انها امور موجودة
ويناسب ذلك ما وجدته في بعض النسخ من قوله ان الاشارة عرضية [illegible]
وذلك ان تقرير الدليل الاول على وجه يدل على وجود الجسم التعليمي كما
هو المشهور قوله على حقيقة المعنية وان اراد ان يجعل دليلا
على كونه موجودا قلت هذا التغير المشتد للسطح [illegible] اذ لا يتصور
ذلك فيه فتعين ان يكون موجودا [illegible] ذكره في الكتاب دليلان يدلان
على وجود الجسم التعليمي وعلى كونه عرضا وثانيهما توارد المقادير المختلفة
على الجسمية المتحققة مع بقائها على حالها وذلك التوارد انما كان بسبيل

بسبيل التخلخل والتكاثف اولا على سبيلهما واما الخط والسطح فلم
يذكر فيهما الا ما يدل على كونهما غير مقومين للجسم فلا يكونا جوهرين قوله
واجيب عن الاول اراد بالاول ما ذكره في اثبات وجود الجسم التعليمي
او عرضيته اولا وهو ان الشكل هيئة ما احاط به ان اراد ان الشكل
هيئة تعرض الجسم بسبب احاطة حدود عرضية وان تلك الحدود عارضة
للمقدار هو عرض موجود في الجسم فتلك الهيئة لا تتغير الا بتغير الحدود لا
لا تتغير الا بتغير المقدار فلا نسلم ان الجسم له شكل بهذا المعنى فكيف لا
وثبوت الشكل بهذا المعنى يتوقف على ثبوت المقادير العرضية و
الكلام الان في اثباتها وان اراد بالشكل ما يعقل من وضع للجسم
تبعا لاوضاع اجزائه بحسب انضمامها في الجهات فيكفي في تغيره تغير تلك
الاوضاع ولا حاجة الى حدود وحصاد بين عرضية فيكون الخط مستغنيا
وحيث كان المعنى في تمام المنع يكفيه احتمال التركيب من الاجزاء ولا
يبطل كلامه الا ابانها كون الجسم الذي يتوارد المقادير والاشكال
المختلفة عليه متصلا في ذاته ليس له مفاصل واجزاء بالفعل فان ذلك
يتوقف على شيئين احدهما نفي الجزء الذي لا يتجزأ ليثبت ان في الاجسام
جسما متصلا في حد ذاته وهو الجسم المفرد وثانيهما ان الجسم الذي يتوارد
عليه المقادير من الاجسام المفردة والتعليم وان المتكلم اثبات الاول
فلا سبيل له الى الثاني لاحتمال ما ذهب اليه ذو مقراطيس من الاجسام
البسيطة الطبائع فاذكره الشارح في هذا الموضع من نفي الاول
في التال الثاني لانه لا يعلم حاله لا يعتمد عن القصود قوله اجيب عن الثاني
بمنع المقدمات اراد بالثاني ما ذكره ثانيا مما يدل على احوال المقادير الثلاثة

قوله والجسم الطبيعي الموهوم لا نزاع في ان الجسم الطبيعي متناه واما
اي الجسم التعليمي وان هناك سطحا عارضا لها اي لاسطح الشياع قوله
فلا يلزم ان يكون للزمان زمان آخر فتوضيحه ان القبلية والبعدية
اللتين لا يجتمع القبل فيهما مع البعد عارضتان لاجزاء الزمان اولا
وبالذات ولما عداها بتوسطها يشهد بذلك انه اذا حكم بتقدم وتأخر
على شيء يتوجه عند العقل ان يقال لم كانت متقدمة عليها فلو اجيب
بانها كانت مع خلافة فلان والاخرى مع خلافة زيد وخلافة فلان
متقدمة على خلافة زيد توجه ايضا السؤال فاذا قيل لان خلافة
فلان كانت امس وخلافة زيد اليوم انقطع السؤال قوله امكان قطع
مسافة معينة اي هناك امر ممتد يسع لقطع المسافة المعينة بتلك السرعة
المعينة المخصوصة كانه قالب له منطبق هو عليه فلو زادت السرعة
قطعت مسافة اكثر ولو نقصت قطعت اقل واذا كانت السرعة
على ذلك الحد المفروض من اي متحرك كان كان المقطوع بها في
ذلك الامر الممتد هو مقدار تلك المسافة اذ لا يرى ان الحركة الثانية
الثانية لما فرضت موافقة للاولى في السرعة المعينة والابتداء والانتهاء
قطعت مقدار تلك المسافة وتبيان ذلك فرضت الحركة الثانية على هذه
الحالة والمذكور في شرح الملخص ان ذلك لبيان قبول المساواة
فان الحركتين لما تساوتا في السرعة والابتداء والانتهاء كان بين
اخذ كل واحدة منهما وتركها امكان يسع لقطع تلك المسافة المعينة
على ذلك المقدار من السرعة مساويا للامكان الاول والظاهر ان
الامكان معا واحد فلا يوصف بالمساواة الا تعسفا الى اكثر

قوله وبين احد الحركة السريعة الثانية التي فرضت موافقة للاولى في السرعة
والوقوف معها وتأخيرها في الابتداء وذلك كان امكانها اقل اذ لو
ساوى امكان الاولى او زاد عليه لتساوت المسافة او زاد عليها
على ان يكون اقل قطعا والقصيرة زيادة للايضاح وكذا الحال لو فرضت
مخالفة للاولى في الوقوف فقط فان امكانها يكون اقل من امكان الاولى
ايضا وجزء منه قوله فيكون هذا الامكان امرا موجودا بالمقدار بالانطباق
على المسافة المتقدمة قوله غير المسافة وغير السرعة ايضا فان الثانية
المتأخرة في الابتداء تشارك الاولى في السرعة وفي الانتهاء في هذا الامكان
وغير الحركة بهذا الوجه ايضا قوله واجيب عن الاول بان منع الامكانات
تجرده الحكم ان اريد ان تلك الامكانات قابلة للمساواة والمفاوتة في
الخارج فهو ممنوع وان اريد انه قبولها اياها في الذهن او في الجملة فمسلم ولا يجدي
طائل قوله بان القبلية ايضا من الامور العقلية لا يلزم الامكان
في ارتفاع التنقيص بحسب الوجود الخارجي قوله ان كل حادث مسبوق
بسبق فرض هناك تلك الحكم اولا فان فرضنا وسيلة الى العلم بحال
ذلك الموجود ولا مدخل له في وجوده قطعا قوله فوجه القبلية هذه
زيادة توضيح متعلق بالاستدلال قوله فان الزمان هو الذي يلحقه لذاته
صرح بان الزمان معروض القبلية والبعدية المذكورتين وان آخر
كلامه السابق بانه نفس القبلية والبعدية المتجددة قوله والقبلية هذا
الكلام لا مدخل له في الاستدلال بل هو بعينه ما ذكره عقيبه من السؤال
والجواب الا انه استدل هنا على انهما عقليتان لا توجدان في الخارج
فلم يتعرض ان ذلك لا ينفي وجود معروضهما في الخارج وثبوت هناك

الا كونهما عقليين

وقد مر الاستدلال اعتمادا على ما سبق قوله اجيب بان ثبوت نهاية العقل
نسلم ان اوله ان ثبوت نهاية العقل للشيء يدل على وجه موضعها
معه عقلا فمسلم ولم يجر به نفعا وان اراد به انه يدل على وجوده معه
في الخارج فمم وهذا هو الذي اشار اليه بقوله ولقائل ان يقول قوله
قيل لو اتصف عدم الظاهر ان هذا السؤال وما قبله منقوض على مقدمة
الدليل فالاولى تقديمه عليه بان يقال لا نم ان عدم الحادث متصف
بالعقلية وسنده امتناع اتصاف الاعدام بالصفات الثبوتية
الا ان يكون الكل في من مفهومها ولئن سلمنا ذلك لكن لا نم ان اتصافه
بها يقتضي وجود موصوفها بالذات معه في الخارج قوله قيل ان اجزاء
الزمان بعضها هذا السؤال نقض اجمالي ويمكن توجيهه بتخلف الحكم
عن الدليل في صورة النقض وبان صحة الدليل بجميع مقدماته مستلزم
محالا وهو تسلسل الازمنة لا الى النهاية قوله اجيب بان ماهية الزمان
بعض انما القبال التقضي والتجدد بين اجزاء الحركة فان الحركة تنقسم
الى اجزاء يتقدم بعضها على بعض باعتبار تقدم اجزاء المسافة بعضها
على بعض لكن عروض التقدم بهذا الاعتبار لا يقتضي امتناع اجتماعها
معا كما في اجزاء المسافة فلنا اعني لاجزاء الحركة تقدم وتاخر باعتبار
اخر يقتضي امتناع الاجتماع اعني كونها منقضية متجددة فالقبال
ذلك التقضي والتجدد اعني عدم الاستقرار هو ماهية الزمان قوله
قيل القول بعينية الزمان للحركة كانه معارضة لدليل الزمان تقريره ان
ما ذكرتم وان دل على وجوده لكن معنا ما ينافيه لان الزمان لو كان موجودا
لكان مع الحركة فيلزم ان يكون للزمان زمان اخر قوله كان عدمه بعد

بعد وجوده هذا اذا كان عدمه طاريا على وجوده وان انعكس الحال
كان وجوده بعد عدمه بعدية لا يتحقق الا مع الزمان الى اخر الدليل
ولكن ان الله لو كان قابلا للعدم فاما ان يكون قبل وجوده او بعده وكلاهما
يستلزمان وجوده في حال عدمه ومقتضى الجواب ان المحال انما يلزم من التخلل
بين وجوده وعدمه لا من استمرار عدمه فلا يلزم امتناعه هذا اذا اريد
امتناعه بالذات واما ان اريد امتناعه في الجملة ولو بالغير فلا يتوجه عليه
ما ذكر ودعوى الامتناع بالذات بعيدة جدا اذ لا يتصور امتناع
العدم بالذات الا في الواجب واعلم ان ما ذكره في الاستدلال
لا يدل على كونه جوهرا مجردا الا ان يقال وما لا يكون جوهرا او لا يكون
مجردا فانه لا يمتنع عدمه ونحو ذلك لكن اذا اريد الامتناع بالغير لا يبطل في
قواعد الحكماء قوله فانه قياس في الشكل الثاني على ان الاحاطة في المحو
ليست بلزوم احد قوله لان الحركة المستقيمة ينقطع فان قيل المتحرك الى المركز
او الحجر اذا يرجع فلا ينقطع الحركة اجيب بانه لا بد بين حركتي الذهاب
والرجوع من زمان سكون كما هو المشهور من مذهبه قوله وهو مقصد
المتحرك بالحركة الاينية انما قيد بالحركة الاينية لئلا يرد النقض بالحركة
الكيفية مثلا فان مقصد المتحرك بالحركة الكيفية لا يكون حاصلا حال الحركة
بل انما يحصل اذا انقطع الحركة فان المتحرك من البياض الى السواد
لا يكون مقصده الذي هو السواد حاصلا زمان حركته وربما انتفت
حركته فلم يصل اليه والفرق ان مقصد المتحرك في الكيف مقصود
التحصيل بالحركة فيجب ان لا يكون موجودا حال الحركة واما الاين فتحصيل
الحاصل فان انقطعت ولم تستطع لمانع ادت اليه واما المتحرك في الاين

فاما بتقدير الحركة حصلت في المكان لا تحصيله في نفسه فلا بد ان يكون موجودا
حال الحركة لاستحالة طلب المحصل في المعدوم وفيه بحث فان القائل بان
المكان هو السطح يلزمه ان لا يكون موجودا حال الحركة فان المتحرك
في الهواء المنفصل في نفسه اذا انتهى حركته حصل في سطح منه لم يكن موجودا
حال حركته لان الهواء متصل في نفسه لا سطح موجود في جوفه واذا وقف
المتحرك بحيث يحصل هناك سطح يحيط به فان قيل الشارح لم يدع ان مقصد المتحرك
بالحركة الاينية موجود حال الحركة بل قال انه موجود وهو اعم من ان
يكون موجودا حال الحركة او حال انقطاعها فلا يرد عليه ما ذكرتم قلنا
فالتقييد بالاينية لا حاجة اليه اذ سائر الحركات يشاركها في ذلك كون
الحركة منقطعة قبل المقصد لا يقدح في الغلط فان الاينية لو انقطعت
كان المتحرك بها في مكان حال انقطاعها والكيفية اذا انقطعت كان
المتحرك بها متكيفا بكيفية في تلك الحالة وهما مقصدان ايضا قوله والحاصل
فيه ينتقل بانتقاله وايضا الجسم منسوب الى المكان بلفظة في على معنى انه
ظرف له حقيقة وهذا المعنى لا يتحقق في الجسم وما هو حال فيه قوله
والبعد المجرد عن المادة المكان اما السطح المذكور او الخلاء الموهوم
او الموجود وذلك ان الجسم في حجم ممتد في الجهات الثلث وهو بتمامه
داخل في مكانه المحتوي لا يزيد عليه ولا ينقص عنه فلا يجوز ان يكون
المكان امرا غير منقسم او منقسما في جهة واحدة فقط اذ لا يتصور ذلك
فيه قطعا فاما ان ينقسم في جهتين دون الثالثة واما ان ينقسم في الجهات
كلها والاول لا يكون هو الا السطح بادنى تامل الذي لا ينحوى بل
مختصا هو السطح والثاني لا يكون قائما بالمتمكن بل بالمحيط به على وجه يلاصقه مشتملا

عليه لا زائدا ولا ناقصا والثاني اعني ما ينقسم في الجهات باسرها لا يخلو اما
ان يكون موهوما او موجودا وح لا يكون ماديا بل مجردا ممتدا في
الجهات على نحو امتداد المتمكن فيه بحيث ينطبق امتداده على امتداده
قوله اما عدمي كما هو مذهب المتكلمين لا يخفى عليك انه بعد ما ثبت ان
المكان موجود لا يحتاج الى ابطال مذهب المتكلمين بهذا قوله الثاني
من الوجوه الدالة على نفي الخلاء اعلم ان هذا الوجه يدل على انتفاء
الخلاء على مذهب القائلين بانه بعد موهوم وقد فسروه بكون الجسمين
بحيث لا يتلاقيان ولا يكون بينهما ما يلاقيهما وهو الفراغ المتوهم الذي
من شانه ان يشغله الجسم فاذا اشغله كان ملاء واذا لم يشغله كان خلاء
واما على مذهب القائلين بكونه بعدا مجردا موجودا فان يجوز خلوه عن
الشاغل المنطبق توجه عليه ذلك وان قالوا ان هذا الوجه انما
يجري في المكان الخالي عن الشاغل او الذي يجوز خلوه عنه قوله فيما ارقا
كالهواء مثلا قوله وكلما كان اغلظ كالماء مثلا قوله يقبل الزيادة
والنقصان باعتبار الزمني فالتفاوت في بعد ما بين الاجسام بالزيادة
والنقصان معناه انه لو كان هناك بعد موجود ممتد فيما بينهما لكان
متفاوتا قوله لا يستلزم التداخل والاتحاد ان يستدل النافي بلزوم
الاتحاد وصيرورة الاثنين واحدا اشنع الامر فالجواب متوجه وان كان
لزوم التداخل والاتحاد في الوضع فلا يمكن منعه بل الجواب ان المحال
تداخل الابعاد المادية بعضها في بعض وهو المستلزم لجواز تداخل العالم
في حيز خردلة واما تداخل المادية في البعد المجرد فلا قوله لا يقتضي الغنا
ولا الحاجة لقائل ان يقول البعد اما ان يكون في ذاته مستغنيا عن المحل

البعد ام

اولا فعلى الاول لا ينفك عنه الغرض فلا يحل في محل اصلا وعلى الثاني
يكون محتاجا اليه لذاته اذ لا معنى للاحتياج لذاته الا عدم الاستغناء
فاذا لم يكن في ذاته مستغنيا كان في ذاته غير مستغن فيكون محتاجا الى
المحل فلا ينفك عنه قطعا والجواب ان البعد المجرد يخالف المادي في انا
فلا يلزم من استغنائه عن المحل استغناء المادي عنه **قوله** فلم يلزم ان لا يجوز
الاجسام مرجحا الى اختلافها في الاحيز **قوله** ينتهي الجسم ليس له حيز ولم
وضع بعضهم ان كل جسم في حد ذاته بحيث يقبل الاشارة الحسية ويختص
ببعض الجهات وهذا المعنى يستحيل انفكاكه عنه واما كونه في حيز ومكان فانما
يلزم اذا لم يكن حاويا لكل ما عداه **قوله** اكبر من السطح المحيط بها كما بين
من ان الدائرة اوسع الاشكال المسطحة وان الكرة اوسع الاشكال
الجسمية بمعنى ان محيطها اذا ساوى محيط غيرهما كان مساحتها اكبر من
مساحة ذلك الغير فالشمعة المكعبة اذا جعلت كرة وهي باقية بذاتها
الشخصية كان مساحتها في الحالين واحدة فكان السطح المستدير المحيط
بها اصغر من مجموع السطوح المحيطة بها المكعبة ذلوقا والمكان مافيه
داخله اكبر مما احاطه تلك السطوح واذا كان اصغر من ذلك المجموع
كان سطح الحاوي المماس لها اعني المكان اصغر من السطح المماس لذلك
المجموع وحاصل الجواب ان الشمعة باقية بذاتها العينية دون عوارضها
المتبدلة مع بقاء تشخصها بعينها فجاز اختلاف المكان وان كانت
الماهية واحدة في حالة التكعيب والكرية **قوله** ولقائل ان يقول
الرفع لا يحصل الا بالحركة وتوضيح هذا المعنى انه اذا فرض زوال
الانطباق على الاخر وجب ان يتصور كانت العالية متنوعة

فاينما اما ان يكون متغشيا في جهة الارتفاع او لا والثاني محال وان لم
يكن فاصلا فتعين الاول فيكون مسافة مفوتة لا يمكن قطعها الا بالحركة في
زمان فظهر ان الارتفاع لا يكون دفعيا **قوله** او لا يكون مختصة
هذا القسم مرسل اذ حاصل ان الكيفية اذا لم يكن محسوسة باحدى الحواس
الظاهرة ولم يكن مختصة بذوات الانفس لا بالكيفيات فهو خير فهو الا استوا
اما في القبول او اللاقبول فلا دليل عليه نعم يتمسك في ذلك بالاستقراء
كما اشار اليه بقوله الاستقراء دل **قوله** انما جرت منها انفعال في الحواس
المذكورة انتهى ان الحواس ينفعل عنها اولا فان في شرح الملخص انما
اعتبر الاولية احترازا عن الاشكال والحركات فان الحواس ينفعل عنها
انفعالا ثانيا لا اولا وتعلل الشارح انما تكلف هذا القيد بناء على
انهم عدوا من المحسوسات الخفة والثقل وصرح بذلك الرئيس في كتاب
المقولات من منطق الشفاء مع انه قال في فصل الاسطقسات من الشفاء
ان الخفة والثقل مما لا يحس بها احساسا اوليا ويوافقه ما اراده
الشارح في وجه تسمية الكيفيات الاربع اعني الحرارة والبرودة و
الرطوبة واليبوسة بالكيفيات الاولى من كونها ملموسة اولا وبالذات
بخلاف البواقي فانها ملموسة بتوسطها وايضا الوان تحير يلزم خروج الالوان
عن المحسوسات اذ لا يحس بها الا بتوسط الاضواء والجواب عن هذا
بان الضوء شرط وجود اللون في نفسه لا شرط احساسه بعيد جدا والحق
تقول فانهم عدوا الخفة والثقل والالوان من الكيفيات المحسوسة
مع انها ليست مدركة بالحواس اولا وجعلوا الاشكال مندرجة في
الكيفيات المختصة بالكميات المقابلة للكيفيات المحسوسة مع تعلق الاحساس بها

ثانيا لكان الامر كما ذكروه في توجيه قيد الاولية فنقول لا يبعد ان يقال
الاحساس المتعلق باللون غير الاحساس المتعلق بالضوء وان كان
الاول مشروطا بالثاني فكل واحد منهما محسوس على حدة باحساس يتعلق
به وليس بين شيء من هذين الاحساسين والمحسوسين واسطة على معنى
ان يكون الاحساس متعلقا اولا بتلك الواسطة ويكون ذلك الاحساس
بعينه متعلقا ثانيا بذلك المحسوس لارتباط بينه وبين الواسطة فكل واحد
منهما محسوس اولا وبالذات على قياس ما قيل في الاعراض الاولية
وانما تنازع في الواسطة في الوجود دون الواسطة في الثبوت و
ما ذكروه من ان الاحساس باللون مشروط بالاحساس بالضوء
فلا ينافي ما قررناه ولو قيل ان اللون لا يحس به اولا لم يرد به نفي
ذلك المعنى بل اريد ان الاحساس بالضوء متقدم بالذات على الاحساس
باللون وكذا حال الخف بالقياس الى الحرارة مثلا الا ان التقدم
هنا بالزمان لا بالذات واما الاشكال والسطوح فانها محسوسة
بتوسط الالوان على معنى ان الاحساس الذي يتعلق باللون يتعلق هو
بعينه ثانيا بالشكل لارتباط مخصوص بينهما فهو محسوس ثانيا وبالعرض على
قياس ما ذكروه في الاعراض الثانية نعم يشكل الى التصديق بما ذكرناه
ان اللون والخف ليسا [illegible] وانحلاله عند التحقيق لا يتصور مثل [illegible] الا
وما في حكمها من الحركات وغيرها وحكم هنا [illegible] الاشكال [illegible]
فان كل ما يتعلق به احساس في ذاته سواء كان مشروطا باحساس
آخر او لم يكن وسواء تأخر عن احساس آخر بالزمان او لا فهو محسوس
وكل ما يتعلق به احساس يتعلق بشيء آخر فليس هو منها بل ذلك الآخر

احساس

واعلم ان كلام الشارح ولانها يكون ملموسة اولا وبالذات بناء على ما
ذكرناه سواء حمل على ان المراد بالذات هو ما يقابل بالعرض او الثانيا
الذاتي فعليك بالتأمل الصادق والتكلان على التوفيق **قوله** عند
الاحساس بها فالخشونة مشروطة لانفعال الحواس وتابعة لانفعال الآلة
لكانت منسوبة اليه **قوله** بالانفعال الذي هو المزاج قال الامام
اما الرطوبة واليبوسة ففي كونهما تابعين للمزاج تخفيفا او نوعا كلام
لاحتمال ان يقال فيهما ذلك وان يقال انهما تابعين له اصلا بل كل
واحد منهما قائمة بالبسائط لا بالمركبات وكذا [illegible] ذلك الاحتمال في
الحرارة والبرودة لانا نجد في المعاجين الحرارة والبرودة فوق ما كانت
حاصلة في مفرداتها **قوله** كيفيات اول هذه الاربع بسيط اوائل الملموسات
كما ان الملموسات بسيط اوائل المحسوسات **قوله** غنية عن التعريف بالحد والكل
فان جزئياتها مدركة بالحواس ولا مدخل في ذلك للحد والرسم واما كلياتها
كماهية الحرارة والبرودة فالاحساس بجزئياتها كافية في ادراك
الماهيتين بحذف المشخصات ولا حاجة الى تعريف اصلا كيف واي تعريف
يورد هنالك كان في افادة التصور مفتقرا الى تلك الاحساسات لا محالة
على من تأمل وانصف **قوله** هو الطبيعة في الآلة للاغذية مادة المجاور
**قوله** والحرارة تختص بتفريق المختلفات منها اذا اثرت الحرارة في الجسم
المركب من الاجسام المختلفة لطافة وكثافة اما اذا اثرت في الجسم
البسيط كالماء فافادت تفريق المتماثلات وجمع المختلفات **قوله** والاشبه
ان الحرارة الغريزية مغايرة للحرارة النارية انما قال الاشبه لان الحرارة
النارية انما يعدم الجوهر اذا لم ينكسر سورتها بالامتزاج والقائلون

بان الحرارة الغريزية هي حرارة الجزء الناري كما هو رأي الاطباء وقالوا الكيفيات
تتغير عن صرافتها فتنكسر سورتها وتستقر على حالة متوسطة متشابهة
واما الفلاسفة فذهبوا الى انخلاع كيفيات البسايط وحصول كيفية
واحدة متوسطة متشابهة فليس في بدن الحي من الاجسام المركبة حرارة
نارية بل فيه حرارة اخرى مخالفة للنارية في الحقيقة كما ذكره قوله لحرارة
الشمس مغايرة فان حرارة الشمس تقوي عين الاعشى بخلاف حرارة
النار قوله ومنع بان البرودة اي ابطل هذا القول قوله في البلة الجارية
على ظاهر الجسم من الاجسام ما هو رطب الجوهر كالماء فان صورته النوعية
تقتضي كيفية الرطوبة في مادته ومتبتل ويبلوا الذي جرى على ظاهره
وكذا الجوهر والنفس بها او نفذت في جوفه ايضا ولم يبق فيه لينا فكذلك
الجوهر يسمى بلة ومنتقع ويبلوا الذي نفذت في اعماقه وكذا الجوهر واما
لينا والرطوبة تطلق على البلة الجارية على سطوح الاجسام وعلى ينبوا
المنبع جوهر وتطلق على الكيفية التابعة لجوهر الماء والكلام فيها يعني
الكيفية لا بمعنى البلة اللهم الا ان يطلق البلة على تلك الكيفية ولا
نزاع في الالفاظ الا ان المشهور في الاستعمال ما ذكرناه وقوله
البلة الجارية على ظاهر الجسم تمتنع عن حملها على الكيفية واتفقوا على
ان الماء رطب ولا اشكال في سهولة التصاقه وانفصاله عن الاجسام
وانه يسهل تشكله باشكال مختلفة وتركها فمنهم من قال هي عبارة عن كيفية
بها تقتضي سهولة الالتصاق والانفصال فلا يكون الهواء رطبا ومنهم
من قال هي عبارة عن الكيفية المقتضية سهولة قبول الاشكال وتركها
فيكون الهواء رطبا بل ارطب من الماء قوله لا يقال لو كانت الرطوبة هذا

الرطوبة يطلق على الكيفية

هذا السؤال انما يتوجه اذا فسر الرطوبة بالكيفية المقتضية للالتصاق
حتى يلزم ان ما كان الصق واشد التصاقا كان ارطب اما اذا فسرت
بالكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق يلزم ان ما كان اسهل التصاقا
كان ارطب والعسل ليس اسهل التصاقا من الماء بل هو اشد التصاقا
منه والفرق ظاهر قوله كيفيتان انفعاليتان الانفعال فيهما بمعنى التغير
اظهر من الفعل كما ان الفعل في الحرارة والبرودة اظهر من الانفعال
وان كان الكل فاعلا ومنفعلا ليحدث منها المزاج قوله ويسمي المتكلمون
الخفة والثقل اعتمادا والحكماء يسمونهما ميلا طبيعيا فعلى هذا لا يكون
الميل الطبيعي نفس المدافعة الصاعدة والهابطة بل هو مبداؤها وما
ذكر من ان الجسم في مكانه الطبيعي لا يوجد فيه ميل طبيعي انما يتم في الميل
بمعنى المدافعة لاستحالة ان يكون فيه هناك قوة بحيث لو كان موجودا خارجا
عنه لحركته اليه وبقي فيها ذلك لانتفاء شرطه هو كونه خارجا عن مكانه
الطبيعي فلا يلزم هرب ولا طلب بخلاف المدافعة فانها اما هرب و
اما طلب سواء ترتب عليها حركة اولا اللهم الا ان يقال لا نعني بما يوجب
المدافعة الا ما يكون مبداء لها قريبا بحيث يمتنع تخلفها عنه فيتم الكلام
في المقامين اعني امتناع الميل في الجسم حال كونه في حيزه الطبيعي سوا
فسر بنفس المدافعة او بما يوجبها ويلزم ايضا امتناع اجتماع الميلين لا
جنسين على التفسيرين كما اشار اليه الشارح فيما بعد قوله وقد يكون
طبيعيا بان يكون منبعثا الميل الذي هو نفس المدافعة كانت النفس مبداؤها
او الطبيعة مبداؤها وهذا لان المدافعة محسوسة ولا بد لها من مبداء
هو النفس او الطبيعة وان فسر بما يوجب المدافعة يكون النفس والطبيعة
مبدء تفسير الارادة

اي سمي سبب الخفة والثقل ميلا طبيعيا

اقول اذا لم يكن الميل الطبيعي الذي هو اسم الخفة والثقل نفس المدافعة الصاعدة والهابطة كما يلزم من كلام الشارح ... الحكمة ... ان الاعتماد ... فيكون من كلامه ... تامل

مبدأ من شأنه ان يقتضي المدافعة ووجه هذا المكوع فيه خفاء، واما الميل القسري
فان الظاهر ان القاسر فيه يحيل الطبيعة ويجعلها بحيث توجب المدافعة المحسوسة
لا انها تقتضيها ابتداء لبقائها مع انعدام القاسر وهو الى جهة غير جهة
الميل واعلم انهم يستدلون بهذا على وجود الميل بالمعنى الذي هو علة المدافعة
فيقولون ان الحجر الكبير والصغير المرميين الى فوق بقوة واحدة في
مسافة واحدة يختلفان سرعة وبطوءً فلابد هناك من عائق مانع
يختلف حاله قوة وضعفا ولا مانع يتصور هناك الا المدافعة الى خلاف
تلك الجهة او ما يقتضيها لكن وجود المدافعة الى خلاف تلك الجهة يمتنع
الحكم فيها محال فتعين وجود المقتضي وهو المطلوب ويتوجه عليه ان المعاوق
هو الطبيعة فلا حاجة الى امر متوسط بينها وبين المدافعة على ان حصر المعاوق وفا
في المدافعة وما يوجبها تم لجواز ان يكون في مخرق السكون معاوقا **قوله**
الميل هو العلة القريبة للمدافعة حتى فسر الميل بهذا يتوجه عليه ما ذكره وكما
جوز ان يكون ايجاب الميل للمدافعة مشروطا بشرط يتخلف عنه احيانا لم يتوجه
عليه ذلك نعم قوله وانما يكون حركة الجسم آه هو الجواب عن الاستدلال
على الاجماع والكرة ايضا كما او في عامة في الحاشية **قوله** اولا وبالذات
وهو اللون والضوء جعل اللون مبصرا اولا وبالذات انما هو بالمعنى
الذي حققناه ولا ينافي كونه مشروطا باعتبار الضوء **قوله** لان العقلاء
ببداهة عقولهم يدركون التفرقة فكل متوقف على ادراكهما وما يتوقف
على البديهي اولى بان يكون بديهيا ونرد ان المفهوم تصور الحقيقة والتفرقة
لا تتوقف على ذلك بل على تصور بوجه ما وهكذا حال الاستقراء والحكى
ما تقدم من ان الاحساس بالظلمة كاف في ادراك ماهية الحس والضوء

30

في الادراك
واقوى في ذلك مما يمكن ان يدركه لبياض النور عند التأمل المنصف
**قوله** الى ان يبقى الخل في غاية الصفاء، قال في شرح الملخص ثم يطبخ
المرداسنج في ماء طبخ فيه الخل ويصفى فهو في غاية التصفية حتى صار
كأنه الدمع ثم يخلط هذان الماءان فينعقد الخل بالشفاف مرداسنج
ويبيض في غاية البياض كاللبن الرائب ثم يجفف **قوله** والحق ان
الالوان هذا الكلام منسوب الى ابن الهيثم **قوله** حقيقة يحا الدقيق
اللون الحال الآخر ان الحال يتفاوت بحسب اختلاف الضوء شدة
وضعفا لكن يحتمل ان يكون اللون واحدا في جميع الحالات ويختلف آثار
اختلاطه وانكشافه على الحس بحسب آثار الضوء فلا يجد الحس مع كل
ما ذكره الكتم الآن يحتمل اختلاف حالي الالوان ايضا معلوما
بالحس **قوله** وقد يوجد شديد في ادراكات مرة مرآة الناس فيتوهم
في الشكل الشديد اجتماع السواد فيه وقد اجتماع المقابلين وتخرج السواد
الضعيف اجتماع سواد وبياض شتى في محل واحد **قوله** منحر كما ينبغي
طبعهما اذ ليس هناك ادراك ولا فيه **قوله** اكثر سترا لما تحته في العبارة
مساهلة تشاكدت من حمل عبارة المتن على ظاهر ما اريد بها فان اكثر
هناك مصدر المجهول اي اكثر مستورية فيتوهم مصدر المعلوم فيقدر بعده
لما تحته **قوله** لان الضوء لا يكون ساترا لاشتغال الحس بمحض مدركاته
بضعف ادراكه لما وراءه على حسب الكيفيات واقوى الاشتغال بالمحسوس
امتنع الاحساس لما وراءه الا ترى ان الزجاج كلما كان لونه اشد كان
ستره لما تحته اقوى وهكذا الحال في تفاوت الغلظ فعلى هذا القياس
يلزم من كون الضوء جسما تحصيلا ستره لما تحته على تفاوت شدته وضعفه

اللهم الا ان يقال ان الضوء لا يتوقف على الشعاع فلا يكون ساترا **قوله**
منها ما هو اول الضوء اما ذاتي واما مستفاد من غيره والثاني اما اول له
**قوله** تقرير الدخل الظاهر ان تقرير الدخل لو تكيف الهواء بالضوء
لوجب ان يحس بالهواء مضيئا كما يحس بالجدار حال تكيفه بالضوء والتالي
باطل فكذا المقدم وح يبطل ما ذكروه من ان الظل ضوء يحصل في الجسم
مقابلة الهواء المتكيف بالضوء وتقرير الجواب ان الهواء له لون ضعيف
فلذلك لم يحس به بخلاف الجدار فان لونه ليس بضعيف فضوءه الحاصل
من مقابلة الشمس قوي **قوله** والحروف كيفيات عبارة الرئيس فحدة
الحروف هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة
والثقل تميزا في المسموع **قوله** عن بعض آخر مشاركه في الحدة والثقل
متركب ولذلك وان كانت عبارة المتن يقتضي ان التميز في الحدة والثقل
**قوله** اما الطول والقصر الطول والقصر في الصوت باعتبار الوقت
الواقع هو فيه فيتدرك فيه امتداد بحسب اجزاء الوقت في اجزاء ذلك
الوقت فتلك الاجزاء المسموعة في كلها لا امتداد له موهوم واما اللاتي
والتنزل الذي للصوت فمن الوجه اذا ان اريد بها كونه بحيث
تلذذ به كانت موهومة والحدة والثقل وان كانا مسموعين لكن لا يتميز
باحدهما صوت عن آخر مشاركه فيه **قوله** فلا يتمايز الكيفيات الا بتمايز
فلا حاجة الى الاحتراز لعدم الاندراج في الكيفيات لانا نقول ادراك الكيفية
حقيقة كما اشار اليه الشارح **قوله** الا الكيفية نفسها وذلك لان الالفاظ
مركبة من الحروف على ما هو المشهور فلو لم يكن الحروف عبارة عن الصوت
المتكيف بالكيفية المخصوصة لم يكن الالفاظ اصواتا **قوله** الى المقوم صوت واحد
الرجل وصات لغة

**قوله** والى مقعية صمت واصمت بمعنى واحد والمصمتة على صيغة المفعول
بعض الصامتة وتسمى بالصوامت ايضا **قوله** تموج الهواء بقرع او قلع
وذلك لانا نرى الصوت حصرا باستماع تموج الهواء الخارج من الحلق
والآلات الصناعية قال الامام الدوران لا يفيد الا الظن عليه المذكر
للتابع والمستبين على ان الدوران لم فان الهواء اذا تموج باليد
لم يحصل هناك صوت وما ذكرتم لا يدل الا على عدم الصوت في بعض صور
عدم التموج وذلك لا يقتضي عدمه في جميع صور عدم التموج فلا دوران
لا وجودا ولا عدما كذا في شرح الملخص **قوله** بل انما يحدث الصوت في
السامعة بمعنى ان التموج اذا بلغ الى الهواء الذي في الصماخ يحصل في
الصوت في ذلك الهواء فيدركه السامعة واما الهواء المتموج خارج
عن الصماخ فلا يوجد فيه الصوت **قوله** البحث الخامس في تحقيق الطعوم
لم يذكروا على انحصار الطعوم المفردة في التسعة دليلا يوجب علمه
الظن فضلا عما يفيد يقينا على ان الاختلاف بين العفوصة والقبض
انما هو بالشدة والضعف فان القابض يقبض ظاهر اللسان فقط و
العفوص يقبض ظاهره وباطنه فلو عدا الاشد والاضعف نوعين
ارتقى عدد الطعوم الى ما لا يحصى عدد مخصوص واعترض ايضا بان
الرئيس جعل في موضع من القانون فاعل الحموضة البرودة فاعلة الحموضة
كما هو المشهور وصرح في موضع آخر منه بان الرطوبة انما تحمض باستيلاء
الحرارة الغريبة عليها فيلزم ان يكون الحرارة فاعلة الحموضة والجواب ان الحرارة
الغريبة باستيلائها على الرطوبة تحلل منها الاجزاء اللطيفة الحارة
فيستولي عليها البرودة وتحمضها فالفاعل بالحقيقة هو البرودة فلا
تناقض

بين كلاميه كما لا يخفى قوله احترز به بطلوع في غاية القوة قوله الا مرجحة للموافق
او من جهة المخالفة او من جهة الاضافة الى محالها كالرائحة المسك مثلا قوله
الا يكون لنوع ما امزاج فان لكل نوع من الحيوانات له مزاج خاص هو اصلح
الامزجة بالقياس اليه في صدور افعاله عنه وخواصه قوله استدل الحكيم
ذكر الشيخ هذا الاستدلال في القانون قوله فان الحيوة الواحدة
قائمة بمجموع الاجزاء وايضا قيام كل واحدة من الحيوتين يجب ان يتوقف
على انضمام الجزء الآخر اليه لا على قيام الحيوة الاخرى فلا يلزم دور
قوله وصدق البديهي لما ذكر ان الادراك غير محتاج الى التوقف معنا
ان تصوره بديهي حمل على التصور اي نبه على ذلك اردفه بقوله وصدق
البديهي اي حمل التصور البديهي قوله ولم يكن تعيين الادراك بذكر المدرك
ولو جعل ذكر المدرك داخلا فيما يتعين به وعبارة مفهوم الادراك عما
يلتبس من المعاني النفسانية لم يلزم محذور ايضا قوله او لا يكون لموجب ادركه
بالوجه ما يعم الدليل القطعي والتجربة والبديهة العقلية والقرائن
الوهمية وغيرها فخرج به التقليد صوابا كان او خطا والجازم الذي يكون
لموجب يتناول التصديق المطابق المستند الى موجب حقيقي من ضرورة
او دليل وهو العلم والتصديق المطابق الذي استند الى شبهة و
والتصديق الذي لا يطابق الواقع ويستند اليها فقوله سواء كان في الخارج
اشارة الى القسم الثاني من هذين الاخيرين وقوله او بتشكيل المتشكل اشارة
الى القسم الاول منهما قوله لا يخفى الا يح الوجه اذ يحكم عليه احكاما ثبوتية
صادقة قوله والحق انه تم الكلام من استدلالا تمم انه تم ادراكها بالصورة
ما يساوي الامر الخارجي في تمام الماهية وان خالفه بوجه او ما ذكر من
الالزام

يكون الذهن حارا باردا اسما ساقطا لان الذي ما حصل فيه عين الحرارة
اي ماهيتها موجودة بالوجود الاصيل الذي هو مصدر الآثار ومظهر
الاحكام لا ما حصل فيه ماهيتها موجودة بالوجود الظلي وكذا ما اورده
من ان صور الجواهر اعراض فان الجوهر ما لو وجد في الخارج كان لا في موضوع
وتلك الصورة التي هي ماهيات الجواهر يندرج تحت هذا الحد قوله يكون العقل
والمعقول واحدا ولا يكون العلم هناك بحصول صورة المعلوم في العالم بل
بحضور المعلوم بذاته عنده فلا يلزم ما ذكرتم من المحذور قوله بل الصور العقلية
كلية هذا على القول بان الحاصل في العقل هو الشبح والمثال الذي لا يساوي
الامور الخارجية في تمام الماهية وقوله او الصورة العقلية بناء لان نسبتها
انما هو على القول الاول وهو ان الامر العقلي يماثل الامر الخارجي في
تمام الماهية ولو اختلفا في الوجه قوله ثم سئلت شيخنا وانا قبل السؤال
فليس العلم بها الا بالقوة القريبة من الفعل ويعبر الذي يدل على مخابرة
الادراك والكلية للتشويق والغرض هذا الكلام منقول من شرح الاشارات
لافضل المحققين وهو قد ينقل بحليته والمعترض عليه ما ذكره شارح الشرح حيث
قال لابد في الحركة الاختيارية من ان يتصور الشيء باعتباره يحصل او ضارا ابدي
ثم ينبعث من ذلك التصور شوق الى تحصيل ذلك الشيء او دفعه ثم
من ذلك الشوق عزم الى الفعل فيحرك الاعضاء الية والشوق ليس
من القوى المدركة لان فعلها ليس الا الادراك وربما يشكل الادراك مع
الشوق كما يدرك ان له في طعام نفعا للارادة لا يشتاق اليه بسبب امتلائه
من الغذاء والعزم انما يحصل بعد الشوق فيكون مغايرا له وايضا ربما
يكون لشخص شوق في الغاية من غير عزم كما اذا منع حياء او امر آخر وذلك
كالخوف

وربما يشكل العزم عن التحريك كما اذا كان ممنوعا عن الحركة ثم قال المفسدون
للنفس بحسب العقل العملي والشوق ان كان الى جذب نفع فبحسب
القوة الشهوانية وان كان الى دفع ضر فبحسب القوة الغضبية هذا
كلامه واما الفرق الذي اورده المحقق في شرح النصوص فغير مريد ما لا يشتهيه
ويكره ما يشتهيه فلا يناسب هذا المقام فان الارادة متوقفة على الشوق
فلا يوجد بدونه ولو وجدت لكان الشوق من مبادي الافعال الاختيارية
على الاطلاق لا بعد الارادة لا حاجة الا الى تحريك القوة المنبثة
والقوم انما ذكروا هذا الفرق بين الارادة والشهوة والكراهة والنفرة
عند ما عدوا الكيفيات النفسانية فجعلوها متغايرة فتأمل قوله فيكون من
جنس من الكيفيات الاربع فيكون تأثيره من جنس تأثير الكيفيات الاربع الطبيعية
من عبارة المتن انها دليلان وقد جعلها الشارح دليلا واحدا متابعة
لشرح الملخص قوله كالطبيب اذا عالج نفسه في الامراض النفسانية
واما الامراض البدنية فالمغايرة ظاهرة فلا حاجة هنا الى ذلك القيد
قوله بانها مبدأ التغيير في آخر اذا قيل مبدأ التغيير في آخر فيتبادر منه
المغايرة بالذات واذا قيل من حيث هو آخر فيعلم منه ان المعتبر صدق الآخر عليه
ولو في الجملة ولو بالاعتبار فيكون تأثيره في الكيفية في الآخر نفسه فانه
من حيث علمه بكيفية ازالة ذلك المرض وارادته تلك الازالة مشتغل
معالج ومن حيث اتصافه بذلك المرض وارادته ... مشتغل معالج
قوله والاستدارة لون السطح كاسمه قوله والشكل هيئة احاطة الحد
او الحدود بالجسم الصحيح بالمقدار قوله فيبقى انها كمال اول لما هو بالقوة
من حيث هو بالقوة قوله ولما كان من سوابق الابدان كما الحركة والقدرة
والارادة

قد تم



قوله لم يبعد ان يكون للنفس علما اي غرضي قوله لان الغذاء لا يزداد في
حد الانعكاس ... اللقمة ... واذ ... قوله البنية فقبل
... النمو او البناء ... من الارض
تم الفوائد بعون الله الملك العلام
في يوم دوشنبه في وقت الظهر
تاريخ سنه ٨٨٧